

اللقاء السنوي الواحد الثلاثون

المجالس التشريعية في دول مجلس التعاون الخليجي

نشأة وتطور الديمقراطية في الكويت

الدكتور غانم النجار

قسم العلوم السياسية - جامعة الكويت

مقدمة

يتسم النظام السياسي الكويتي بخصائص تميزه إلى حد ما عن العديد من الأنظمة العربية ، فعلى الرغم من الإحاطة الإقليمية غير المنفتحة سياسيا ، إلا أنه يلاحظ استمرارية قدر نسبي من الانفتاح السياسي الداخلي الذي ظل يفرض نفسه على الحياة السياسية منذ ما يزيد عن 90 عام .

وقد كانت مؤشرات هذا الأمر مجالس شبه منتخبة ، وحركة شعبية فاعلة ، وقوى معارضة سياسية قادرة على التأثير والفعل في تحريك الأوضاع نحو مزيد من المشاركة السياسية، ولعل واحدة من أبرز أسباب تلك الظاهرة السياسية التي تخبو وتعود، هي ظروف النشأة التي تأسس بموجبها المجتمع السياسي الكويتي . حيث نشأ المجتمع انطلاقا من تفاهم ودي دون أن تقوم قوى اجتماعية أو سياسية بفرض إرادتها على الأخرى ، وقد أدى ذلك إلى ملاحظتنا لقلّة استخدام العنف في حل النزاعات السياسية .

كما لاحظنا نزوع المجتمع إلى المؤسسية لحل خلافاته على الرغم من هشاشة المصطلح والممارسة في بعض الأحيان ، فحين حدثت أزمة 1921 طالب الناس بتشكيل مجلس شوري ، فوافق الحاكم على هذا الطلب وتكرر الأمر مع نفس الحاكم مع اشتداد الأزمة بصورة أكبر سنة 1938 وتأسس أول مجلس منتخب ، ثم عادت الأمور في الخمسينات بين مد وجزر حتى حدثت النقلة الكبرى بإصدار الدستور مع استقلال البلاد عام 1961 .

وتسعى الدراسة هنا إلى استعراض العوامل الفاعلة والمؤثرة في نشأة الديمقراطية في الكويت في محاولة لفهم العناصر التي تساهم في الاستقرار والأخرى المساهمة في عدم استقرار العملية السياسية في الكويت ، وذلك لاختبار التفاعل المجتمعي السياسي مع الأزمات وقدرته على التكيف والاستمرارية .

البدايات :

نشأت الكويت في القرن السابع عشر من مجموعة أسر ذات ارتباط قبلي متقارب وسميت تلك المجموعة بالعتوب ، حيث كانوا قد نزحوا من عمق شبه الجزيرة العربية ليستقروا بجوار الحصن الذي أسسته وحتمته قبيلة بني خالد والتي كانت تفرض هيمنتها وسيطرتها على المنطقة ، الأمر الذي أشاع جوا من الاستقرار . فكان أن استقر العتوب في منطقة حصن (الكوت) وكان يطلق عليه (الكويت) على سبيل التصغير¹ . ويبدو أن تلك الحقيقة قد أثرت إلى حد كبير على طبيعة وسمات وصفات وخصائص المجتمع الجديد ، حيث نشأ وتوطدت أسسه بطرق وأساليب سلمية على غير العهد بالمنطقة المحيطة ، كما أن ذلك المجتمع الجديد كان مطلا على البحر الذي حتم ان يكون البحر موردا للرزق ومحورا للعملية الإنتاجية ، مما أدى إلى أن يقوم ذلك المجتمع على دعائم اقتصادية مختلفة تماما عن تلك السائدة داخل شبه الجزيرة ، وقد بدأ أولئك المهاجرون أول ما بدأوا بتنظيم شؤون

¹ للإطلاع على المزيد حول تاريخ الكويت السياسي أنظر

عبد العزيز الرشيد ، تاريخ الكويت ، دار الحياة بيروت بدون تاريخ - كذلك أنظر حسين خلف الشيخ خزعل ، تاريخ الكويت السياسي ، (5 أجزاء) دار ومكتبة الهلال العربي ، بيروت 1970 - كذلك اتش أربي ديكسون ، الكويت وجاراتها - كذلك سيف مرزوق الشملان ، من تاريخ الكويت ، بيروت 1959

مجتمعهم الجديد فكان أن قاموا طوعا باختيار قائد من بينهم ليكون حاكما للمجتمع الجديد ، فاختاروا (صباح الأول) والذي توسموا فيه الخير والصلاح ، واتفقوا على أن يقوم هو بتحمل أعباء الحكم ويقوموا هم بالإنتاج على أن يتم تمويل " المؤسسة الحاكمة " البسيطة من حصيله ذلك الإنتاج . وقد تميز هذا المجتمع في مراحله الأولى - حتى قبيل اكتشاف النفط بقليل - بخاصتين ، الأولى هي البساطة الشديدة في النظام السياسي حيث اتضح أن تعيين الحاكم كان يخضع لنوع من " الموافقة " الشعبية بشكل أو بآخر . حيث كان الحاكم يعتمد بشكل رئيسي على تمويل الشعب له سواء على المستوى الشخصي أو على مستوى تسيير شؤون البلاد . وقد أدت هذه الوضعية إلى إضفاء نوع من التفاهم المتبادل بين الحكام والمحكومين مما ترتب عليه أن يتعود الشعب الكويتي على تفاعل حكامه مع مطالبه . وسنطلق على هذا النوع من التفاهم المتبادل مصطلحا " الحكم المشترك " .

أما الخاصية الثانية فقد كانت الاعتماد الكامل أو شبه الكامل على أنشطة اقتصادية وأنماط إنتاجية مرتبطة عضويا بالبحر ، وقد كان النشاط الرئيسي في هذا المجال هو الغوص على اللؤلؤ بالإضافة إلى التجارة ، هذا النشاط الإنتاجي أدى بالضرورة إلى ترسيخ وتثبيت مهن وأنماط إنتاجية تدور في فلكها كمهن البحارة وصناع السفن ، وملاك السفن وتجار اللؤلؤ ، وتكوينات اقتصادية واجتماعية اصغر تتميز بارتباطها بتلك الصناعة بشكل رئيسي أو ثانوي . فتوجه الكويتيون إلى السفر وتجارة الترانزيت ونقل البضائع ، كما أقاموا المكاتب التجارية التمثيلية في شرق أفريقيا وعدن والهند وجنوب شرق آسيا لتسهيل عملية التبادل تلك . وبينما كان المجتمع الصغير يتطور ضمن هذا الإطار الاقتصادي فقد كانت فنتي تجار اللؤلؤ وملاك السفن هما الأكثر قدرة (من بين الفئات الأخرى) على إضافة رصيد أكبر لقدراتهم المالية ، ويستتبع ذلك إضافة زخم أقوى لنفوذهم السياسي ، فحيث أن هاتين الفئتين كانتا اقدر الفئات على الدعم المالي للحاكم ومؤسسته السياسية البسيطة ، فقد أصبحتا هما الشريكتان الرئيستان في إدارة دفة الحكم فيما أطلقنا عليه مصطلح " الحكم المشترك " وعندما نعرف بأن الكثير من تجار اللؤلؤ كانوا في نفس الوقت أصحاب سفن يتضح لنا صعوبة الفصل المنهجي بين الفئتين حيث أننا هنا نتحدث عن تكوين اجتماعي متشابه في الكثير من الأحوال .

وعلى الرغم من محاولات الشيخ مبارك الصباح (1896-1915) لتنفرد بالحكم إلا أنه لم ينجح في تجاوز صلاية بناء القوة التقليدي المتمثل بمبدأ الحكم المشترك ، ولكنه استطاع بالمقابل أن يبرم أول اتفاقية حماية مع بريطانيا العظمى (1899) . وعندما توفي مبارك الصباح (1915) توالى في الحكم ابنه جابر ثم سالم غير أن الاثنين حكما مجتمعين ست سنوات فقط ، ولم يكن حكم سالم محل اتفاق بين أصحاب النفوذ نظرا لمحاولته التفرّد بالحكم مما جعله يبدو محاولا تخطي الحكم المشترك . لذلك فإنه حال وفاته في 22 فبراير 1921 ، اجتمعت مجموعة من وجهاء البلد في 24 فبراير ورفعوا عريضة للأسرة الحاكمة بأنهم ليسو على استعداد لتقبل الأوضاع السائدة سابقا إلا إذا كان لهم دور في المشاركة بالحكم عن طريق مجلس شورى يقوم بمعاونة الحاكم في إدارة شؤون البلاد . بالإضافة إلى ذلك فقد رشحوا ثلاثة من أفراد الأسرة الحاكمة وهم عبد الله السالم وأحمد الجابر وحمد المبارك على أن تختار الأسرة الحاكمة واحدا منهم شريطة أن يوافق الحاكم الجديد على إنشاء مجلس الشورى . وقد وافقت الأسرة الحاكمة على هذه الشروط ومن ثم تم اختيار أحمد الجابر حاكما والذي قبل بدوره الشروط المعلنة وتم تأسيس أول مجلس للشورى عام 1921 .

إلا أن المجلس وبعد أشهر قلائل من تشكيله أصيب بالخلل فحل نفسه تلقائيا نتيجة لخلافات شخصية بين أعضاء المجلس ، وقد كان للمعتمد السياسي البريطاني كما يبدو دور

في إذكاء نار الخلافات بين أعضاء المجلس . لقد مثلت حادثة مجلس الشورى تلك (1921) المحاولة الأولى لإعادة موازين القوى الداخلية إلى سابق عهدها قبيل حكم مبارك . وعلى الرغم من أن المجلس مات ميتة طبيعية إلا أنه كان الخطوة الأولى وعلامة البداية في التطور المؤسسي في الكويت .²

مجلس 1938 التشريعي :

جاءت تجربة المجلس التشريعي (1938 - 1939) أكثر نضوجاً ووضوحاً من تجربة مجلس الشورى (1921) حيث تضمنت تلك التجربة انتخابات فعلية ، وإصدار دستور وتأسيس مجلس تشريعي واضطلاع ذلك المجلس بصلاحيات واسعة جداً (تشريعية وتنفيذية) وعلى الرغم من قصر عمر تلك التجربة (6 أشهر) والتي انتهت بصدام بين الحاكم ومؤيديه من جهة وأنصار المجلس من جهة أخرى ، إلا أنه كان نقلة نوعية في أسلوب المطالبة بمزيد من المشاركة السياسية وقد تميزت تلك التجربة بمجموعة من الخصائص أهمها أنها تمت من خلال حركة منظمة سرية ، كما أنها قدمت برنامجاً إصلاحياً متكامل الأبعاد بالإضافة إلى كونها حركة مرتبطة بعوامل وعناصر خارجية عربية .³

وحقيقة الأمر أن مجلس 1938 لم يظهر فجأة وبدون مقدمات أو نتيجة لرد فعل لحدث معين وإنما جاء ظهوره نتاجاً لعوامل عديدة اختمرت لعدة سنوات في البنية السياسية حتى تمخضت عن المجلس التشريعي . وقد كان من أبرز العوامل التي مهدت الطريق لإنشاء المجلس العوامل التالية :

الأثر الذي خلقتة الثورة الفلسطينية (1936 - 1939) في تحريك المشاعر القومية حيث تم تشكيل لجان المساندة وجمع التبرعات وتهريب السلاح للفلسطينيين ، الأمر الذي أوجد بذور كتلة الشباب الوطني وهي نفس التنظيم الذي طالب بإنشاء المجلس .⁴ وقد استطاعت مجموعة الشباب الوطني أن تزيد من عدد أعضائها حيث تنوعت خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية إلا أنهم في الغالب كانوا تجاراً إصلاحيين أو فئات اجتماعية آخذة في البروز عن طريق الثروة أو التعليم . كذلك فإن الأوضاع الاقتصادية المتردية على المستوى الدولي الإقليمي والمحلي حيث ساهم الحصار الاقتصادي الذي فرضه ابن سعود على الكويت بالحاق ضرر بالغ بالاقتصاد الكويتي مما أدى إلى ازدياد الدعم لمطالب الحركة . بالإضافة إلى ارتباط مجموعة الحركة بدولة مجاورة وهي العراق خاصة خلال حكم الملك غازي ، مما أدى إلى استخدام وسائل الإعلام العراقية كالصحافة والإذاعة للضغط على حاكم الكويت .

وقد قام المجلس بمجموعة هامة من الإصلاحات متولياً صلاحيات تشريعية وتنفيذية وقضائية مجرداً بذلك الحاكم من أي قوة تذكر ومن معظم صلاحياته في تصريف شؤون الدولة . وقد أدى هذا الوضع إلى إلغاء العمل بصيغة العمل القائمة على مبدأ الحكم المشترك وقد أدى تقلص دور الحاكم إلى تراجع النفوذ البريطاني وكان ذلك أحد أهم الأسباب وراء حل المجلس وما تبعه من مظاهر عنف . ففي ديسمبر 1938 أرسل الحاكم بدفوعات شركة نفط الكويت إلى المجلس التشريعي بناء على المادة الثالثة من الدستور والتي تحتم على الحاكم عرض أية اتصالات أو اتفاقيات خارجية على المجلس الأمر الذي أزعج السلطات البريطانية وحين رفض

² حسين خلف الشبخ خزعل ، مصدر سابق ، الجزء الخامس ص 132 .

³ للمزيد حول مجلس 1938 ، أنظر نجاة عبدالقادر الجاسم ، التطور السياسي والإقتصادي للكويت بين الحربين 1914 - 1939 ، مطابع سجل العرب - القاهرة 1973 - ص ص 231-238 .

⁴ روزماري زحلان ، " الخليج والقضية الفلسطينية " المستقبل العربي رقم 26 إبريل 1981 ص ص 6 - 22

المجلس الدفاعات تم حله بعد أيام قليلة⁵. وقد حاول الحاكم أن ينشئ مجلسا دون صلاحيات تذكر إلا أن تلك المحاولة لم تلق النجاح. وقد تلي أحداث " سنة المجلس " كما تعرف بالتاريخ الكويتي أن شهدت البلاد هدوءا سياسيا ولربما كان أسباب هذا الهدوء التغيير الذي عم الكثير من العناصر المسببة لإنشاء المجلس إضافة للحرب العالمية الثانية⁶.

حقبة الخمسينات :

لم تشهد الفترة التي بدأت من فبراير 1950 الهدوء الذي شهدته الفترة السابقة لها. فمنذ بداية تولي الشيخ عبد الله السالم للحكم - والذي اعتبره البريطانيون معاد لهم⁷ - بدأت التحركات الداخلية على كافة المستويات الاقتصادية والسياسية والتنموية. وقد تميزت فترة حكم عبد الله السالم منذ بدايتها بزيادة كبيرة في دخل النفط بسبب المفاوضات التي قام بها منذ توليه الحكم ومهارته التفاوضية، وكذلك بسبب التغييرات في الاتفاقيات النفطية التي كانت الدول المجاورة كالعراق وإيران تمران بهما⁸.

وقد أدت الثروة التي أصبحت بحوزة الحكومة إلى تغييرات أساسية أو بداية التغيير في بنية التحالفات الاجتماعية والسياسية. فالطبقة التجارية على سبيل المثال أصبحت تلعب دورا فعالا وملحوظا وبالذات تلك " المجموعة الإصلاحية " التي ساهمت في دعم المجلس التشريعي (1938) . فقد كان عبد الله السالم يشاركهم الكثير من الهموم الخاصة بتردي الأوضاع الإدارية الحكومية. كما كان عبد الله السالم يرتبط مع تلك الفئة الدينامية بعلاقة شخصية وثيقة خاصة وأنه كان قد لعب دورا داعما لإنشاء المجلس التشريعي (1938)، حيث اختاروه رئيسا للمجلس آنذاك. ويبدو أنه كان مقتنعا بأهمية الدور الذي بإمكان هذه الفئة أن تلعبه في تنمية وتطوير البلاد ولذلك حاول إلى حد كبير أن يدافع عن مصالحهم ويحرص على إرضائهم. وليس أدل على تلك العلاقة والحرص من دعم عبد الله السالم القوى لافتتاح وتأسيس بنك الكويت الوطني، والذي كان جل مؤسسيه من فئة التجار الإصلاحيين، حيث فاض الإنجليز من أجل تأسيس البنك ونجح في إرغامهم على قبول البنك جنبا إلى جنب مع البنك البريطاني الذي كان يملك احتكارا مصرفيا. ثم قام بعد أن ضمن التأسيس بإيداع مليون جنيه إسترليني بدون فوائد⁹. كما أن دعمه للفئة التجارية وحمائته لها اتضح عندما بدأت الشركات البريطانية بغزو الكويت طبعا في الفوز بمناقصات مشاريع التنمية الحكومية، حيث أصدر أمرا أميريا بأنه لن يسمح لتلك الشركات بالعمل في الكويت بدون شريك كويتي بنسبة 51% على الأقل، الأمر الذي فتح الباب لهم للطبقة التجارية الجديدة للاستفادة من مناقصات المشاريع التنموية الضخمة التي كانت الحكومة بصدد طرحها كمناقصات عامة¹⁰.

⁵ خالد العدساني، نصف عام للحكم النيابي في الكويت، مطبعة فهد المرزوق - الكويت - ط 2، 1978. وكان هذا الكتاب قد طبع لأول مرة عام 1947 ولكنه منع من دخول الكويت ومؤلفه كان يشغل منصب سكرتير المجلس التشريعي 1938، وقد تم تداول مذكرات العدساني الخاصة بشكل واسع في الكويت وهي تحتوي على معلومات مهمة بهذا الصدد إلا أن المذكرات لا زالت غير مطبوعة ككتاب حتى الآن.

⁶ حول موقف السلطات البريطانية المعادي للمجلس أنظر مكتب الوثائق العامة البريطانية وعلى الأخص الوثائق رقم I.O.R.R/15/5/205+206

وكما يتضح فإن المعتمد السياسي البريطاني كان قد أبلغ ديكسون من شركة نفط الكويت في 1938/10/13 بأنه إذا ما حدث وأن قام المجلس بمخاطبة الشركة مباشرة فإنه يجب على الشركة إعادة الرسالة أو الرد عليها للحاكم وليس للمجلس فالمطلوب هو تجاهل المجلس تماما على الأقل في القضايا النفطية.

⁷ أنظر الوثيقة البريطانية P.R.O.F.O.371/82162

⁸ P.R.O.F.O.317/ 91334 - 98406

⁹ للمزيد من التفاصيل حول المفاوضات التي أدت إلى إنشاء بنك الكويت الوطني أنظر P.R.O.F.O.371/98324+403

¹⁰ حاولت بريطانيا الاستحواذ الكامل على مناقصات مشاريع التنمية في الكويت عن طريق خمس شركات بريطانية وهي وليام برس، جون هاواردز، كيويتس، كوستنز، أيوبانك أنظر P.R.F.O 371/98352

وقد شهدت الكويت منذ بداية الخمسينات نشاطات سياسية متميزا ومتزايدا ، وقد كان المحور الرئيسي لتلك الأنشطة هو القومية العربية . وكانت العناصر الرئيسية والفاعلة في تلك الأنشطة هي المتعلمون والمتقنون الكويتيون و الوافدون العرب . كما كانت الأوضاع الإدارية المتردية لدى الدوائر الحكومية وعدم الإنضباطية التي كانت ملحوظة بين بعض أفراد الأسرة الحاكمة دافعا لان يدعم التجار الكويتيون هذا النشاط السياسي ويتعاطفون معه . وقد برز هذا النشاط بشكل رئيسي في الأندية والصحافة والتجمعات العامة والبيانات السياسية التي كانت توزع سرا . وقد تكتفت هذه الأنشطة بشكل ملحوظ سنة 1954 حيث بدت الكويت وكأنها مقبلة على تغييرات جذرية في نظام الحكم .

كانت لتلك الأنشطة حضور قوي على الساحة السياسية الأمر الذي دفع بالحاكم إلى إعلانه العودة إلى مبدأ الانتخاب لبعض المجالس الحكومية كمجالس المعارف والبلدية والأوقاف . والجدير بالذكر بأن عبد الله السالم كان قد بدأ في إقرار مبدأ الانتخاب للمجالس المتخصصة منذ بدايات توليه الحكم حيث أجريت الانتخابات للبلدية والمعارف في 1951/11/25 وللصحة والأوقاف في 1951/12/1 . إلا أن تلك المجالس وبالذات الصحة والبلدية اختلفوا مع رؤسائهم غير المنتخبين من أفراد الأسرة الحاكمة مما أدى إلى إعاقة العمل بمبدأ الانتخاب وتعثر الاستمرار به . وهكذا أجريت انتخابات مجلس المعارف 1954/4/14 والبلدية 1954/4/17 وأخيرا الأوقاف 1954/4/20¹¹ .

وعلى الرغم من كل هذا الزخم السياسي إلا أن مفهوم المجالس المنتخبة عانى من الكثير من التعثر وعدم الاستقرار، بسبب الخلاف الحاد داخل أوساط الأسرة الحاكمة حول المبدأ بحد ذاته، ودرجة تعارضه مع الصلاحيات الممنوحة لأفراد الأسرة. هذه الخلافات وغيرها أدت إلى أن يقدم عبد الله السالم استقالته من الحكم أكثر من مرة، ونتيجة لهذه الخلافات شكلت المجالس المنتخبة وفدا من ستة أشخاص، اثنين عن كل مجلس منتخب، لمقابلة الحاكم وتسليمه عريضة، يطالبونه فيها بإجراء مجموعة من الإصلاحات، وتشكيل مجلس استشاري يساعد الحاكم في إدارة شؤون البلاد . ولم يتم الاتفاق بين الوفد والحاكم على حل مرض للطرفين مما أدى إلى استقالة جميع المجالس المنتخبة من مناصبها، مما أدى إلى تأزم الوضع السياسي مجددا¹² .

وقد استمرت تلك الأوضاع وسخونة العمل السياسي في التصاعد حتى جاءت أحداث العدوان الثلاثي على بور سعيد . حيث خرجت الجماهير إلى الشارع متظاهرة ضد العدوان وعندما طلب من الشرطة التدخل لقمع المظاهرات رفض مدير الشرطة آنذاك الأمر (جاسم القطامي) وقدم استقالته مسببة حول هذا الموضوع¹³ .

أما في بدايات 1957 فقد تم الاتفاق مجددا على إجراء انتخابات جديدة للمجالس المتخصصة، على أن يشكل المنتخبون مجلسا استشاريا يكون بمثابة البرلمان. وعندما عرض الموضوع على المجلس الأعلى (مجلس مكون من بعض أفراد الأسرة الحاكمة) وافق المجلس شريطة أن لا يرشح د. أحمد الخطيب نفسه، وقد وافق الخطيب على ذلك الشرط . وأجريت الانتخابات وبعد إعلان النتائج طلب المجلس الأعلى أيضا من جاسم القطامي وعبد الرزاق الخالد أن ينسحبا بعد فوزهما، فما كان من الـ 56 عضوا الذين كانوا قد فازوا لتوهم

¹¹ The National Archives (U.S.A) 786D.OO/ 2-1452-13/1/1952

¹² The National Archives (U.S.A) 786D.11/7-1254-12/7/1954

¹³ جاسم القطامي ، كتاب تكريمي ، الكويت 2001

إلا أن قدموا استقالة جماعية احتجاجا على تدخل الحكومة . وفي فبراير 1959 دعت مجموعة من القوى السياسية تحت اسم " لجنة الأندية الكويتية " إلى حضور الاحتفال الكبير الذي كان سيقام في إستاد ثانوية الشويخ بحضور أحمد سعيد من صوت العرب وذلك في الذكرى الأولى لقيام الجمهورية العربية المتحدة وقد أقيمت مجموعة من الخطب والكلمات تركزت حول ضرورة السعي للوحدة العربية والتنديد بالأنظمة الرجعية " التي تشكل عانقا أمام الوحدة العربية " ولم يستثن ذلك التنديد الكويت بالطبع¹⁴ . وعلى الرغم من أن الحكومة الكويتية كانت قد سمحت بإقامة هذا المهرجان، إلا أنه ترتب على أحداث المهرجان أن حدثت صدامات بين الشرطة والمشاركين في المهرجان واعتقالات واسعة، كما صدرت قرارات تم بموجبها إيقاف صدور جميع الصحف وإغلاق كافة الأندية الثقافية والرياضية، وتجميد جميع النشاطات ذات الطابع الجماهيري، مما ترتب عليه تقليص وتحجيم ملحوظ لكثافة النشاط السياسي الذي كان يدور بشكل واضح على الساحة السياسية الكويتية . وقد استمر هذا حتى قبيل الاستقلال بقليل (1961) عندما بدأت تلك القيود تخف بالتدريج .

وقد كانت غالبية عضوية وقيادات هذه القوى السياسية تأتي من بين المتعلمين في المجتمع، والذين تبوأوا مراكز عليا في الدوائر الحكومية بسبب تأهيلهم ، إلا أن تلك التغيرات في العلاقة بين الحكومة والقوى السياسية قد أدت بين فترة وأخرى إلى إقالات وتغييرات في المناصب الإدارية .

الاستقلال وصدور الدستور والمأسسة:

في أقل درجة ممكنة من الإعلام الملانم لمثل هذه المناسبات تم إعلان استقلال الكويت في 19/6/1961 . وقد حصلت الكويت على استقلالها وسط ظروف تغيير عارمة في الوطن العربي . كما كانت الحكومة الكويتية حتى ذلك الوقت تزيد بالتدريج تكوين مؤسسات البني التحتية التي ستتولى إدارة دفة شؤون البلاد . وقد أضاف الاستقلال بالنسبة للكويت مسؤولية إدارة علاقاتها الخارجية بشكل كامل حيث كانت بريطانيا تضطلع بتلك المهمة استنادا على اتفاقية الحماية المبرمة في 1899 .

ولكن بعد أيام قلائل من إعلان الاستقلال أعلن عبدالكريم قاسم رئيس الوزراء العراقي آنذاك تبعية الكويت للعراق وبطلان استقلالها، كما هدد باستخدام القوة لضم الكويت . وقد جلبت هذه القضية أنظار العالم وتدخلت فيها كافة الأطراف على المستويات الثلاث الدولي والإقليمي العربي والإقليمي الخليجي . كما ترتب على ذلك أن تم إنزال بريطاني عسكري لمواجهة أي احتمال هجوم عسكري عراقي كما تدخلت جامعة الدول العربية في اتجاه معاكس لرغبات وطموحات عبدالكريم قاسم¹⁵ .

وقد قامت الحكومة الكويتية بعد الاستقلال بأشهر قليلة بإعلان رغبتها تبني نظام الحكم البرلماني . وقد كان الدافع وراء هذا الإعلان مجموعة من العوامل مثل تهديدات عبدالكريم قاسم والتي دفعت إلى التعجيل بهذا الاتجاه ولم تكن الدافع الرئيسي وراءه . كذلك

¹⁴ مقابلة شخصية مع جاسم القطامي

¹⁵ عن الوضع السياسي خلال الأزمة داخل العراق والمواقف التي إتخذتها القوى السياسية المختلفة حيال الأزمة ومطالب قاسم أنظر : ليث الزبيدي ، ثورة 14 تموز 1958 في العراق ، دار الرشيد بغداد 1979 ص 352-358 . كذلك أنظر التصريح الرسمي الذي أدلت به حكومة الكويت في الجريدة الرسمية الكويت اليوم الصادرة بتاريخ 1961/7/2 ولتفاصيل أخرى حول الأزمة أنظر مارثا دو كاس ، أزمة الكويت ، دار النهار بيروت 1973 . كذلك أحمد فوزي ، بترول ودخان ، دار الشرق الجديد ، مصر 1961 .

كان دور الطبقة التجارية (وبالذات جماعة جماعة مجلس 1938) المتحمسة للإصلاح السياسي والمرتبطة بالقوى السياسية في الكويت واضحا في الدفع بهذا الاتجاه ، فقد تشكلت لجنة مباشرة بعد حركة قاسم لزيارة مجموعة من الدول العربية وشرح الموقف لهم على ضوء آخر التطورات ومطالبهم بدعم استقلال الكويت . كانت اللجنة برئاسة الشيخ جابر الأحمد (الأمير الحالي) وأعضائها أغلبهم من التجار . وقد تقدمت اللجنة حال انتهاء جولتها بتقرير يتضمن مجموعة من التوصيات كان أهمها التأكيد على ضرورة انتهاج النظام البرلماني للحكم . أما العامل الثالث فقد كان الاتفاق الذي تم بين عبد الله السالم وقيادات القوميين العرب (د . أحمد الخطيب ، جاسم القطامي) والذي ترتب عليه موافقتهم على الدعم الكامل للحكومة شريطة انتهاج النظام البرلماني كشكل للحكم ، وكان أن طلب من جاسم القطامي تولي منصب أول وكيل لوزارة الخارجية . وقد كان عبد الله السالم يعرف جيدا العلاقة التنظيمية والسياسية التي تربط هذه القوى السياسية بالكويت مع القوى السياسية العربية ، فكان بذلك يريد أن يوفر غطاء سياسيا للنظام الكويتي بتكوين وزارة خارجية بتعيينه أول وكيل للوزارة ، حيث نتج عن ذلك التكليف أن يكون جهاز الوزارة في مجمله من أصحاب الاتجاهات القومية . وقد اشترط جاسم القطامي على عبد الله السالم أن يعفيه من المهمة عند بدء انتخابات مجلس الأمة رغبته بخوض الانتخابات وقد وافق الحاكم على ذلك . أما العامل الرابع فهو اختفاء مجموعة من الشخصيات - بالذات من أفراد الأسرة الحاكمة - من على المسرح السياسي والتي كان بالإمكان أن تلعب دورا معارضا للمضي في هذا الاتجاه ، لقد أدت هذه العوامل بالإضافة إلى عوامل أخرى كدعم جمال عبدالناصر وغالبية الزعماء العرب لهذا النهج ، كذلك الكتابات الكثيرة في الصحف البريطانية والتي كانت تطالب بتوسيع قاعدة المشاركة السياسية في الكويت من أجل الحفاظ على استقلالها بالتأكيد ساعدت عبد الله السالم على اتخاذ قرار انتهاج النظام البرلماني كأساس للحكم .

وهكذا تمت الدعوة لانتخاب عشرين عضوا للمجلس التأسيسي والذي انحصرت مهمته بإعداد ومناقشة وإقرار الدستور ومن ثم عرضه على الحاكم لإقراره نهائيا ثم إجراء انتخابات مجلس الأمة استنادا على الدستور . ولم ينس المشرع إصدار قانون يحكم الفترة الانتقالية وهي الفترة التي يتم فيها المجلس التأسيسي مداولاته حتى مصادقة الأمير على الدستور . إلا أنه كانت هناك نقطة خلاف رئيسة بين ممثلي الحكومة من جهة ، وبين القوى السياسية والتجار من جهة أخرى ، ألا وهي عدد الدوائر الانتخابية وتقسيماتها . وقد تم الاتفاق على حل وسط وهو تقسيم الكويت إلى عشر دوائر انتخابية بدلا من العشرين دائرة حسب رؤية الحكومة أو دائرة واحدة حسب رؤية " المعارضة " ¹⁶ .

جاءت نتائج الانتخابات لصالح " المجموعة التجارية " وقد انتخب عبداللطيف ثنيان رئيسا (كان عضوا في مجلس 1938 وسجن لمدة 4 سنوات ونصف) ود . أحمد الخطيب نائبا للرئيس . وقد كانت حوارات المجلس جيدة ، ولم يحدث تهديد مباشر لمبدأ النظام البرلماني ، فعلى الرغم من أن بعض النقاط شهدت نقاشا مستفيضا وحادا في بعض الأحيان إلا أن معظم الأمور تم الموافقة عليها بأغلبية ساحقة وقد أنجز المجلس التأسيسي مهمته الصعبة خلال السنة وهي فترة قصيرة أخذوا بالاعتبار جدة الموضوع وتعقيداته وتشعباته .

إن سرعة الإنجاز لا تعني بالضرورة بأنه لم تكن هناك مشاكل وخلافات انعكست بشكل واضح داخل لجنة الدستور ، وهي لجنة انتخبها المجلس التأسيسي لمناقشة مسودة الدستور التي كان قد أعدتها لجنة الخبراء الدستوريين . وقد تشكلت لجنة الدستور من خمسة أشخاص

¹⁶ مقابلة شخصية مع عبدالعزيز الصقر رئيس أول مجلس أمة كذلك مقابلة منشورة مع خالد العدساني حيث يذكر أنه كان حينها في لندن واضطر للعودة للمشاركة في الوصول إلى ذلك الحل الوسط عبدالفتاح مليجي ، رجال و تاريخ ، دار الوطن الكويت 1975

أربعة من أعضاء المجلس المنتخبين (كلهم من التجار) والخامس كان الشيخ سعد العبد الله كممثل للحكومة والأسرة الحاكمة. أما نقاط الخلاف والتي كادت أن توصل اللجنة إلى طريق مسدود فهي¹⁷:

القضية الأولى كانت تتعلق بكيفية اختيار الوزراء وهل يجب أن يتم اختيارهم من بين الأعضاء المنتخبين، أم من خارجهم، أم أن يكون مشتركا من الاثنين . وإذا كان الاختيار مشتركا فما هي النسبة للوزراء المنتخبين في الحكومة . وقد تضمنت هذه القضية أيضا تحديد سقف أعلى لعدد الوزراء، حيث اقترح الشيخ سعد ممثل الحكومة أن تكون الحكومة 20 وزيرا والجانب الآخر اقترح 15 وزيرا . وتأتي أهمية هذا السقف بسبب أن الوزراء يعتبرون أعضاء في المجلس حال تعيينهم فلا بد والحال كذلك أن يكون هناك حد أقصى لعددهم .

أما القضية الثانية فحول الأغلبية المطلوبة لسحب الثقة من الوزير حيث أصر الشيخ سعد على أن تكون بأغلبية الثلثين بينما الأطراف الأخرى أصرت على الأغلبية البسيطة .

وأخيرا كانت القضية الثالثة تدور حول تقديم الحكومة لاستقالتها بعد كل فصل تشريعي حيث عارض الشيخ سعد هذا المبدأ بينما أصرت الأطراف الأخرى في اللجنة عليه¹⁸.

ترتب على هذا الخلاف أن طلب رئيس المجلس من الحاكم أن يتدخل والذي وعد بمناقشة الموضوع مع الشيخ سعد، وترتب على ذلك أن وافق الشيخ سعد على أن يصبح السقف الأعلى للوزراء 16 وزيرا (لا يزيدون على ثلث أعضاء المجلس المنتخبين)، وان تستقيل الحكومة بعد نهاية كل دورة انتخابية أو فصل تشريعي، أما أعضاء اللجنة الآخرين فقد وافقوا على اختيار الوزراء من خارج الأعضاء المنتخبين على شرط أن يكون وزيرا واحدا على الأقل منتخبا، كما وافقوا على إعطاء الوزراء حق التصويت داخل المجلس باستثناء التصويت على طرح الثقة في الوزراء . وهكذا تم حل الإشكال الرئيسي الذي واجه التجربة في بدايتها¹⁹.

وعلى الرغم من أن هناك بعض القضايا التي تم الاتفاق عليها داخل اللجنة فقد قام بعض أفراد الأسرة الحاكمة بإثارتها مجددا داخل المجلس التأسيسي،

إلا أن ذلك النقاش وان كان قد اتسم بالحدة في بعض الحالات اثبت أنه لم يسبب مشكلة حقيقية عند التصويت . فقد كان بعض الأعضاء من المجموعة التجارية يلمحون بطريقة غير مباشرة للاتفاق الذي تم ف يتم التراجع عن الموقف بعد ذلك .

كذلك فإن الدور الذي لعبه الحاكم عبد الله السالم في حل الخلافات وإظهار حسن النية ساعد كثيرا في إنجاز العمل بالشكل المطلوب، حيث أمر عبدالله السالم الوزراء من أفراد الأسرة الحاكمة بعدم التصويت على الدستور وقصر التصويت على الأعضاء المنتخبين فقط، رغبة منه في أن يكون الدستور صادرا عن هيئة شعبية منتخبة ، وقد بدا لبعض أفراد الأسرة

¹⁷ Suhail Shuhaiber , Political Development in Kuwait , Continuity and Change in an Independent Arab Gulf State , Ph.Dthesis , Oxford University , 1981

¹⁸ محاضر إجتماعات لجنة الدستور والمجلس التأسيسي ، ملحق مجلة الحقوق - جامعة الكويت - العدد الثالث - السنة الثالثة والعشرون سبتمبر 1999 .

¹⁹ مصدر سابق Shuhaiber

الحاكمة أن عبد الله السالم يقدم الكثير من التنازلات مما سيؤدي إلى تراجع المكانة السياسية والاجتماعية للأسرة ، حيث أدى هذا الأمر إلى التقاءهم بعبد الله السالم وعدم مشاركة بعضهم بالحكومة الأولى واستقالة من شارك منهم بعد فترة قصيرة . وقد واجه عبد الله السالم هذه المجموعة بلا تردد مصرا على الالتزام بالدستور²⁰ .

كما ساعد على إنجاز المهمة وإصدار الدستور بهذه الفترة القصيرة التفاهم الواضح بين الطبقة التجارية والعناصر القومية النشطة سياسيا سواء داخل المجلس أو خارجه . حيث كانت القوى السياسية تطالب بالإصلاح منذ زمن وعلى الرغم من أن المجموعة لم تكن راضية تمام الرضى عن الدستور ولكنهم اعتبروا صدور الدستور بحد ذاته مكسبا لا يعوض. بالإضافة إلى ذلك فقد كانت مساهمة الخبير الدستوري د. عثمان خليل عثمان في شرح الإشكاليات الإصلاحية في المفاهيم الدستورية وإعادة صياغتها دورا كبيرا في تسهيل تجاوز الكثير من التعقيدات. وقد تم إقرار المجلس التأسيسي للدستور في 9 نوفمبر 1962 واعتمده الحاكم كما قدم إليه وبدون إجراء أية تعديلات في 12 نوفمبر 1962 . وهكذا نجد أن الدستور الكويتي لم يأت بصيغة المنحة، وإنما تمت صياغته من خلال مجلس تأسيسي منتخب. وهكذا يتضح بأن الدستور الكويتي لم يأت أويوضع بصيغة المنحة، بل جاء للوجود من خلال مجلس تأسيسي منتخب تمت فيه مناقشة كافة القضايا.

بعد أن تم إصدار الدستور والذي بموجبه تم وضع العلاقة بين الحاكم والمحكوم في إطار واضح ومحدد ، قامت الحكومة بالدعوة لانتخابات عامة من أجل انتخاب خمسين عضوا لمجلس الأمة الجديد، وقسمت الكويت إلى عشر دوائر انتخابية (خمسة أعضاء عن كل دائرة) وقد جاءت النتائج ممثلة لقطاعات أوسع من المجتمع الكويتي أكثر مما كان الوضع عليه في المجلس التأسيسي تشكلت المجموعات الرئيسية داخل المجلس على النحو التالي :

1 - أفراد الأسرة الحاكمة الذين أصبحوا في المجلس بسبب تعيينهم كوزراء

2 - الفئة التجارية والتي تقلصت قوتها عما كان عليه الوضع في المجلس التأسيسي إلا أنهم استمروا في لعب دور أساسي ورئيسي وقد شكلوا بصورة عامة مجموعة متجانسة في توجهها العام باستثناء فئة صغيرة والتي ارتبطت بمجاميع أخرى داخل المجلس

3 - المهنيون والطبقة الوسطى والتي يمكن تقسيمها إلى :

أ - النشطاء سياسيا وهم بشكل عام قوميون عرب وقد اكسبهم نشاطهم المتميز والمنظم قدرة على التحرك داخل المجلس مع وضوح الهدف .

ب - مجموعة غير محددة الأهداف وغير واضحة المعالم السياسية ، وهم منقسمون كمجموعة إلى أما عناصر مؤيدة للحكومة ، أو عناصر مؤيدة للقوميين العرب بشكل عام ، أو عناصر مرتبطة بأحد أفراد الأسرة الحاكمة ، والذي قد لا تلتقي مصالحه بعض الأحيان مع مصالح الحكومة ، أو عناصر تمثل انتماءات ، طائفية ، أو قبلية ، بشكل غير مؤطر .

²⁰ محاضر اجتماعات لجنة الدستور - مصدر سابق

هذه المجموعة المتناقضة على كافة الأصعدة أخذ دورها يتعاظم بالتدرج إلى أن استطاعت التأثير على الأحداث داخل المجلس وتأخذ زمام المبادرة من التجار الإصلاحيين والقوميين العرب .

بداية الأزمات الدستورية :

انقضت السنة الأولى من عمر المجلس على خير ما يرام ولم يبدر خلالها ما يمكن وصفه بأي تعثر في التجربة ، إلا أن دور الانعقاد العادي الثاني لم يكن انعكاسا لما سبقه في مجلس الأمة أو المجلس التأسيسي ، ونستطيع القول بأن حادثة أو أزمة المادة 131 دلت بشكل واضح على الصراع وبروز مراكز قوى غير تقليدية داخل المجلس .

وقد دل هذا على أن هناك تغييرات حدثت في المجتمع الكويتي لم تستطع القوى السياسية والاقتصادية السائدة استيعابها فكان أن تفجر الخلاف بشكل كاد أن يؤدي بالتجربة البرلمانية ككل .

بشكل مبسط وحسبما أثير وأعلن على الملأ فقد كانت أزمة المادة 131 عبارة عن خلاف حول تفسير معنى المادة 131 من الدستور خلال تشكيل الحكومة الثالثة حيث تنص على التالي :-

" لا يجوز للوزير أثناء توليه الوزارة أن يلي أي وظيفة عامة أخرى أو أن يزاول ولو بطريق غير مباشر ، مهنة حرة أو عملا صناعيا أو تجاريا أو ماليا كما لا يجوز له أن يسهم في التزامات تعقدها الحكومة أو المؤسسات العامة ، أو أن يجمع بين الوزارة والعضوية في مجلس إدارة أي شركة .
ولا يجوز له خلال تلك المدة كذلك أن يشتري أو يستأجر مالا من أموال الدولة ولو بطريق المزاد العلني ، أو أن يؤجرها أو يبيعها شيئا من أمواله أو يقايضها عليه " ²¹.

خلال تشكيل حكومة 1964 أدخلت أسماء جديدة للوزارة فما كان من بعض أعضاء مجلس الأمة إلا أن أعلنوا عن عزمهم على معارضة تلك الحكومة بوجود أولئك الوزراء . وأوضحوا أن تعيين هؤلاء الوزراء يتعارض بشكل واضح مع المادة 131 كما تمادى بعض الأعضاء إلى درجة اتهامهم أولئك الوزراء بالفساد ²². كانت مجموعة الطبقة الوسطى غير المحددة المعالم هي الأكثر نشاطا في هذا الاتجاه من بين مجموعات الأعضاء في المجلس . وقد تم تصعيد الوضع لدرجة أن ستة وعشرين عضوا من تلك المجموعة انسحبوا من الجلسة التي كان يفترض فيها أن تقدم الحكومة يمينها الدستوري مما أعاق إجراءات تشكيل الحكومة ²³.

ترتب على ذلك أن واجهت حكومة رئيس الوزراء الشيخ صباح السالم أزمة حقيقية خاصة وأن الشيخ عبد الله السالم الحاكم كان خارج البلاد عندما تفجرت الأزمة . فما كان من رئيس الوزراء إلا أن تقدم للحاكم حال عودته بطلب حل المجلس للخروج من تلك الأزمة . إلا

²¹ دستور دولة الكويت - مطبعة الحكومة - 1962 .

²² مضبطة مجلس الأمة 1964/12/15 .

²³ مضبطة مجلس الأمة 1965/1/19 وقد كانت إحدى مضاعفات تلك الأزمة إستقالة رئيس المجلس عبدالعزيز الصقر ، أنظر مضبطة المجلس بتاريخ 1965/2/16 .

أن عبد الله السالم رفض طلب رئيس الوزراء وأمره بتشكيل حكومة جديدة تؤخذ فيها وجهة نظر مجلس الأمة بالاعتبار.

هناك أسباب عديدة كانت وراء حدوث ما أُصطلح على تسميته بأزمة المادة 131 وترتبط تلك الأسباب بشكل أو بآخر بالمشاركين فيها، كما ترتبط بنفس القدر بالذين بقوا خارجها ولم يشتركوا في إثارتها . فبعض الأعضاء الذين شاركوا في الأزمة كانوا مقتنعون بأن تلك الحكومة لم تكن في المستوى المطلوب ، والبعض الآخر كان يقوم بذلك بسبب عداوة شخصي بينهم وبين بعض الوزراء الجدد ، والبعض كان يقوم بذلك لكونه مقتنعا بأنه كان مرشحا للوزارة أسقطت أسماؤهم في آخر لحظة وتم استبدالها بالوزراء الجدد ، وأخيرا تلك الفئة المرتبطة بأحد أفراد الأسرة الحاكمة والتي ترى من مصلحتها خلق أزمة لمجلس الأمة .

وبشكل عام فإن تلك المجموعة البرلمانية التي أسقطت حكومة 1964 لم يكن يجمعها أي قاسم مشترك أو أي تصور سياسي استراتيجي موحد يستطيعون على أساسه الاستمرار لكي يكونوا مجموعة برلمانية فعلية ومؤثرة ذات إطار واضح ومحدد . ربما لهذا السبب لا تستطيع أن تنطلق عليهم أكثر من الوصف الفضفاض الغير محدد المعالم السياسية بأنهم مجموعة الطبقة الوسطى ، وقد جاء دورهم الفعال والمؤثر إبان أزمة المادة 131 نتيجة لتضافر العديد من الأهداف والتقاء غايات مختلفة اتفقت فيما بينها على أسلوب الإثارة فحدثت الأزمة حيث أننا لا نبالغ إن قلنا بأنه ربما كان كل عضو من هذه المجموعة يحمل هدفا خاصا به لمشاركته في أحداث الأزمة ومعارضته تشكيل الحكومة .

والحقيقة إن عددا بسيطا جدا من هذه المجموعة بالإمكان تصنيفه كمعارضة بينما تقف الأغلبية الساحقة من هذه المجموعة بشكل واضح مع الحكومة وبالإمكان بسهولة تصنيف غالبية هؤلاء كمؤيدين تقليديين للحكومة ، ولو كانت هذه المجموعة قد نشطت على أسس سياسية سليمة واضحة الأهداف لاستطاعت بسهولة أن تشكل خطرا على المجموعات البرلمانية المتجانسة داخل مجلس الأمة كالأسرة الحاكمة والتجار والقوميين العرب . إلا أن تشكيل كتلة سياسية متجانسة من بين هذه المجموعة المتنافرة لم يحدث لأسباب تتعلق بديناميتها الداخلية أو بمعنى آخر أن الأسباب التي جمعتها كانت تحمل في نفسها بذور فرقتها .

إلا إننا نستطيع القول بأن هذه المجموعة - مع محدودية أفقها السياسي - استطاعت أن تؤدي غرضا رئيسا وهو مضايقة المجموعتين الرئيسيتين المتجانستين وهما مجموعة التجار الإصلاحيين ومجموعة القوميين العرب ومؤيديهم ، حيث سببت تصرفات هذه المجموعة أن تقدم رئيس المجلس عبدالعزيز الصقر باستقالته من منصبه كرئيس وهو زعيم كتلة التجار الإصلاحيين داخل المجلس . كما حدث أن تضامنت المجموعتان، القوميين والتجار في الانسحاب من إحدى الجلسات احتجاجا على قيام تلك المجموعة بإصدار بعض التشريعات التي اعتبروها مناقضة للدستور، ثم تطور الموقف إلى أن تقدم ثمانية أعضاء في المجلس بشكل جماعي بتقديم استقالتهم احتجاجا على إقرار تلك التشريعات²⁴.

بداية الأزمات السياسية:

²⁴ أنظر مضابط مجلس الأمة 1965/6/26 و 1965/12/21 و 1965/12/28 و 1966/1/4 وقد كان الأعضاء الثمانية الذين تقدموا باستقالاتهم إحتجاجا هم د. أحمد الخطيب وجاسم القطامي وعلى العمر وراشد التوحيد وسامي المنيس وسليمان المطوع وعبدالرزاق الخالد ويعقوب الحميضي .

جاءت وفاة حاكم الكويت عبد الله السالم في نوفمبر 1965 لتفتح الباب لأحداث درامية مقبلة على الساحة السياسية . فخلال حكمه استطاع عبد الله السالم أن يقوم بدور صمام الأمان بين الفئات المعارضة لوجود مجلس الأمة خاصة من بين أفراد الأسرة الحاكمة من جهة ، وبين الفئات الاجتماعية المختلفة التي تدعمه وترى ضرورة وجود هذا الشكل من أشكال الحكم من جهة أخرى . ومن المفيد أن نذكر هنا بأن الثمانية أعضاء الذين استقالوا من مجلس الأمة بشكل جماعي احتجاجا على إصدار تشريعات من قبل المجلس وصفوها بأنها منافية للديمقراطية لم يقوموا بتقديم استقالتهم إلا بعد وفاة عبد الله السالم . فقد كانت وفاته بالنسبة لهم تمثل تقليصا كبيرا لقنوات الحوار بينهم وبين الحكومة . كما أنه بعد ستة أشهر من وفاة عبد الله السالم (مايو 1966) قامت الحكومة بحل المجلس البلدي . ولم يحتج على هذا الموضوع إلا عدد قليل جدا من الأعضاء وبشكل غير مؤثر على الإطلاق .

وقد تزامن حل المجلس البلدي مع إقرار ميزانية شاملة للثمين (استملاك الأراضي) بقيمة 200 مليون دينار ، كان الهدف منها إنهاء مشكلة الثمين إلى الأبد ، حيث تقدم المجلس البلدي بمجموعة من الدراسات والمقترحات الواضحة والمحددة الأهداف، والتي كانت لو طبقت فعلا ستؤدي الى التقليل من النزف المستمر الذي يقوم به الثمين للمال العام دون مبرر .

وكذلك فانه خلال انتخابات مجلس الأمة (25 يناير 1967) تم الإبلاغ عن العديد من الأمور غير السوية في إجراءات سير الانتخابات، الأمر الذي دل على أن الحكومة تدخلت بشكل غير مباشر وفي دوائر انتخابية معينة فقط لمنع وصول بعض المرشحين إلى المجلس . وردا على هذا التصرف فقد قامت مجموعة من الأعضاء المنتخبين بالاشتراك مع مجموعة من المرشحين بإصدار بيان قوي يتهمون الحكومة فيه بأنها ضالعة في تزوير الانتخابات²⁵ .

يبدو أن الحكومة لم تتوقع أن يلتحم التجار مع المعارضة في التنديد بدور الحكومة في الانتخابات . إلا أن التجار قاموا بإصدار بيانات مشتركة مع مرشحي المعارضة تندد بلغة واضحة لا يعترها الغموض، و تسمى الأشياء بمسمياتها منتقدة التزوير الذي قامت به الحكومة . على الرغم من أن بعض أولئك التجار كانوا قد أعلن فوزهم رسميا في الانتخابات، إلا أنهم استمروا في إعلان موقفهم الواضح من تصرف الحكومة، واعتبروا أن " فوزهم " كان حيلة حكومية لكسر الصف الشعبي وبالتالي رفض الفائزون منهم المشاركة في جلسات المجلس .

تشكلت العناصر التي نددت بتدخل الحكومة في الانتخابات من مجموعتين رئيسيتين وهما مجموعة التجار ومجموعة المعارضة (في غالبيتها قوميين عرب إلا أنها تضم فئات مختلفة أيضا) ، ويختلف أسلوب التجار في المعارضة كثيرا عن أسلوب مجموعة المعارضة، حيث بإمكاننا أن نطلق عليه أسلوب " المعارضة الإنسحابية " فإذا أخذنا بالاعتبار التنسيق الوثيق والمشارك بين التجار والمعارضة خلال الفترة التي لحقت بالانتخابات ، فإنه من المحتمل أن مبدأ التجار في " المعارضة الإنسحابية " قد أثر على بعض قيادات المعارضة وتأثروا به . لقد كان من الطبيعي جدا أن يقف التجار ضد أي صدام عنيف مع الحكومة والذي قد يتطور إلى أحداث من الصعب التحكم بها، وبغض النظر عن السبب المباشر الذي أدى إلى تخلي قيادات المعارضة عما كان متوقعا منها من قيادة عمل جماهيري في صدام مباشر مع السلطة ، فقد كان تقديرهم لحجم رد فعل الحكومة المتوقع مبالغاً فيه .

²⁵ نشرت جريدة أخبار الكويت بتاريخ 1967/1/28 بيانا شديدا للهجة يتهم الحكومة بالتزوير وقد وقع عليه 28 مرشحا من ضمنهم 6 كانوا قد فازوا بالانتخابات . غانم النجار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، دار قرطاس، ط3، 2000.

قوى موقف الحكومة خلال ما تبقى من الستينات بسبب تعمق الخلافات داخل صفوف المعارضة ، حيث أدت نتائج حرب 1967 وخسارة العرب لتلك الحرب إلى بروز تلك الخلافات على السطح بشكل أكثر حدة ، والحقيقة في الأمر أن هذا لم يكن مقتصرًا على المعارضة في الكويت فقط ، ولكنه انسحب على كافة القوى المؤيدة للقوميين العرب على امتداد الوطن العربي .

تركز ذلك الخلاف حول تحليل نتائج الحرب ، وتحديد مسؤولية الخسارة وقد نتج عن هذا الخلاف أن برزت في الكويت ثلاث مجموعات مختلفة كلاهما يتهم الآخر بتهمة عديدة . تشكلت أصغر تلك المجموعات من غالبية العناصر التي عارضت قرار قيادة المعارضة بالجنوح إلى السلم إزاء تزوير الانتخابات . وقد كانت تلك العناصر في غالبيتها من الشباب المتعلم والنقابيون ، ويأتون من طبقات متباينة اجتماعيا ، تبنت المجموعة خطأ ماركسيا واضحا ، كما رفعت شعار الكفاح المسلح كطريق وحيد للإطاحة بالأنظمة التقليدية في الخليج العربي . وقد قامت المجموعة بوضع بعض المتفجرات في أماكن متعددة في الكويت خلال الذكرى الأولى لتزوير الانتخابات (1968) ، وكذلك عند زيارة شاه إيران للكويت (1969) ، كان الغرض من تلك المتفجرات إعلامي بالدرجة الأولى ، حيث لم ينجم عنها إصابات تذكر . إلا أن قوات الأمن استطاعت القبض على غالبية المشاركين في هذه المجموعة وأودعتهم السجن ، كما قامت عن قصد بنشر محاكماتهم بالتفصيل وبشكل علني ، وفي محاولة لإظهار الثقة بالنفس قام الأمير بعد إعلان الأحكام على أفراد المجموعة بإصدار عفو عام عنهم .

أما المجموعة الثانية فهي التي أطلق عليها في وقت لاحق (1972) اسم التجمع الوطني فقد كانت بقيادة جاسم القطامي . وقد كان الدعم الواضح من هذه المجموعة لمواقف جمال عبدالناصر سببا رئيسيا في الخلاف مع المجموعتين الأخريين وبالإمكان أن نصف هذه المجموعة بكونها مجموعة إصلاحية تتبنى بعض المفاهيم الاشتراكية .

أما المجموعة الثالثة فهي التي عرفت آنذاك باسم التجمع الديمقراطي ومن أبرز عناصرها د. أحمد الخطيب وسامي المنيس وعبد الله النيباري وأحمد النفيسي وتعتبر هذه المجموعة أكثر المجموعات انتشارا على الصعيد الإعلامي وهي مجموعة ذات نزعة اشتراكية . أدى المنع الحكومي لممارسة الأحزاب السياسية لنشاطها بشكل علني إلى أن تتجه أنشطة المعارضة إلى جمعيات النفع العام بشقيها المهني والثقافي . وقبيل تعرض جبهة المعارضة للتصدع فقد كانت عناصر المعارضة تسيطر على العديد من تلك الجمعيات مثل نادي الاستقلال ، جمعية المعلمين ، جمعية الخريجين ، جمعية المحامين ، الاتحاد العام لعمال الكويت ، الاتحاد الوطني لطلبة الكويت وجمعيات أخرى غيرها . كما كانت المعارضة تملك امتياز الطليعة الأسبوعية ، والرائد الأسبوعية كونها تصدر عن جمعية المعلمين والاتحاد الشهرية كونها تصدر عن الاتحاد الوطني لطلبة الكويت . وفي نفس الوقت كان للمعارضة علاقة وثيقة مع كل من الهدف الأسبوعية وأخبار الكويت اليومية إلا أن أهم جمعية من بين هذا الكم كان نادي الاستقلال الثقافي حيث كان نشاطه انعكاس ومؤثر للتوجه السياسي لمجموعة المعارضة .

حالما بدأت الخلافات بين مجموعات المعارضة حتى انعكس ذلك على الصراع حول السيطرة على تلك الجمعيات والمؤسسات المختلفة ، وهكذا حدثت لأول مرة في نادي الاستقلال أن تنافست أكثر من قائمة على مقاعد مجلس الإدارة ، حيث مثلت إحداهما مجموعة الخطيب والأخرى مجموعة القطامي . وقد تصعد حجم الخلاف إلى درجة اللاعودة حيث بدأت مجموعة

القطامي بالانسحاب تدريجيا من النادي خاصة بعد فوز المجموعة المنافسة بالانتخابات، فكان أن انتقلت مجموعة القطامي إلى كل من جمعية المعلمين وجمعية الخريجين . كما أنه من المفيد أن نذكر بأن مجموعة القطامي تمتلك نفوذا وتأثيرا قويين داخل أوساط وزارة الخارجية وجهازها الدبلوماسي والإداري على حد سواء . وقد استمرت مجموعة الخطيب في سيطرتها على نادي الاستقلال ومجلة الطليعة الأسبوعية . أما المجموعة الثالثة وهي الأصغر فقد كانت تنشط بأشكال مختلفة من خلال الاتحاد العام لعمال الكويت وكذلك للاتحاد الوطني لطلبة الكويت حيث يعكس ذلك كون غالبية أفراد هذه المجموعة ينتمون إلى فئتي العمال والطلبة .

وبغض النظر عن حجم وحدة الخلافات بين هذه المجموعات، إلا أنه يجب التأكيد على أنهم جميعا استمروا في موقفهم المعارض للسلطة بأن كانت انتقاداتهم لبعضهم البعض تركز بالدرجة الأولى على قرب هذه المجموعة أو تلك من موقف الحكومة في قضية ما . بالإضافة إلى " المعارضة الانسحابية " التي كان يقوم بها التجار فقد مثلت مجموعات المعارضة ضغوطا متزايدة على الحكومة أدت إلى وضعها في شبه عزله سياسية.

لم يكن النظام السياسي الصغير يتحمل وجود قطاعات بهذا النشاط ، وهذه القدرات خارجة ، حيث كانت مشاركة مجموعات المعارضة بكافة أشكالها في مجلس الأمة هي بمثابة دعم النظام ككل . ولم ينفع وجود مجلس اقتنع حتى بعض أعضائه بأنه مزور بأن يعيد الثقة للنظام، بل أن النقاشات غير المفيدة والعقيمة في كثير من جوانبها داخل المجلس المزور (1967 - 1970) أرغمت الحكومة على إعادة النظر في سياستها التي أنتهجتها منذ 1966 . وهكذا وجهت ما يشبه دعوة للصلح . ففي 24 يونيو 1970 (أشهر قليلة قبيل انتخابات مجلس الأمة الجديد) ، قام الشيخ جابر الأحمد ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء بإلقاء خطاب طويل وذا مغزى بين فيه أسفه لانسحاب بعض الفئات (التجار على الأخص) من مهمة التنمية الوطنية وبناء الوطن ، ولم ينس جابر الأحمد في خطابه أن يهاجم أعضاء مجلس الأمة (المزور بالطبع) الذين كانوا بعيدين كل البعد عن المسؤولية فكان أن قدموا مصالحهم الشخصية على مصلحة بلدهم²⁶ .

محاولة التوازن ثم العودة للوراء

على الرغم من أن الدعوة التي وجهها ولي العهد في خطابه الذي اشتهر باسم " خطاب 24 حزيران " كانت تعني تراجعاً واضحاً من الحكومة عن موقفها السابق ، إلا أن الأثر الذي تركته بين مجموعات المعارضة المختلفة هو تعميق أكثر وترسيخ أكبر للخلافات بينهما²⁷ .

وقد اعتبر التجار الدعوة على أنها بادرة طيبة إلا أنهم لم يعلنوا رغبتهم في التجاوب معها . أما مجموعة الخطيب فعلى الرغم من أنهم عبروا عن شكهم وريبتهم من تلك الدعوة ولم يرحبوا بها إلا أنهم قرروا خوض الانتخابات بشكل مفاجئ . وقد خاضت المجموعة الانتخابات وفازت بعدد من المقاعد . غير أن مجموعة القطامي قررت مقاطعة الانتخابات

²⁶ نص الخطاب - جريدة الرأي العام 1970/6/25 .

²⁷ أنظر على سبيل المثال الطليعة 1970/7/1 كذلك Shuhaiber ص 175 - 179 كذلك بيان عبدالعزيز الصقر جريدة السياسة

1970/12/31 .

حيث اشترطت المجموعة لخوضها الانتخابات تغييرات أساسية في قانون الانتخاب لضمان حسن سير العملية الانتخابية .

وهكذا جاءت دعوة الحكومة لتعمق الخلافات العميقة أصلاً بين مجموعة المعارضة الرئيسيتين . اتضح أن أمل في ردم الهوة بين المجموعتين أصبح بعيد المنال . فوجود إحدى المجموعتين داخل المجلس والأخرى خارجه أصبحت الخلافات متأصلة بشكل يصعب ردمه أو علاجه .

جرت أحداث الفصل التشريعي الثالث (1971 - 1975) بدون إشكاليات رئيسية تذكر ، فعلى الرغم من أن أغلبية الأعضاء كانوا مؤيدين للحكومة إلا أن المعارضة استطاعت (بالتعاون مع بعض الأعضاء المستقلين) أن تثير بشكل جيد مجموعة من القضايا الأساسية والهامة . وقد استفادت المعارضة من كون جلسات المجلس يتم نقلها بالكامل في الصحافة اليومية ، حيث تم استخدام تلك الوسيلة الإعلامية الحيوية للضغط على الحكومة في العديد من القضايا، أخذاً في الاعتبار أن إحدى أولويات الحكومة هي الحفاظ على السمعة الطيبة في الداخل والخارج . نتج عن هذا الوضع أن استطاعت المعارضة تحقيق مجموعة من الأهداف داخل المجلس على الرغم من قتلها من حيث العدد ، وعلى الأخص فيما يتعلق بقضايا النفط واتفاقية المشاركة على سبيل المثال . ومما لا شك فيه أن الضغط النشط داخل البرلمان أدى إلى استفادة الحكومة من الدخل الزائد نتيجة لتعديل اتفاقية المشاركة كما أدى ذلك الضغط إلى قيام الحكومة في وقت لاحق بتأميم الصناعة النفطية .

أدى ارتفاع أسعار النفط في عام 1973 والسنوات التي تلت إلى زيادة مقدرة الحكومة على تقوية نفسها اقتصادياً، وبالتالي زيادة قدرتها على التحكم في مقدرات الأمور على الصعيد الداخلي . نجم عن ذلك زيادة ملفتة للنظر في الإنفاق العام ، كما نجم عنه زيادة كبيرة في عدد الشركات المساهمة العامة الجديدة (بالذات في النصف الثاني من السبعينات) والتي ساهمت الحكومة في العديد منها ، ترتب على ظهور شركات مساهمة عديدة وبشكل أخطبوطي مفاجئ أن ابتدأت فئات اجتماعية مختلفة تدخل سوق الأسهم الكويتية وترتبط به .

في وسط هذه الظروف التي جاءت كآثار مباشرة لارتفاع أسعار النفط اختتم مجلس الأمة الثالث أعماله وتمت الدعوة لانتخاب مجلس الأمة الرابع سنة 1975 ، وقد شارك الجميع في هذه الانتخابات سواء المعارضة بمجموعاتها المختلفة ، أو التجار ، أو المستقلين والمؤيدين للحكومة . إلا أن إحدى الظواهر الجديدة التي صاحبت هذه الانتخابات هي زيادة الأهمية السياسية لمجموعات عرقية ، وقبلية ، وحتى عائلية ، مع العلم بأن هذه المجموعات لم يكن لها دور بنفس الحجم في الانتخابات السابقة .

الظاهرة الأخرى التي جاءت لصالح الحكومة خلال انتخابات 1975 كانت زيادة حدة الخلاف والصدام بين مجموعة المعارضة الرئيسيتين ، مجموعة القطامي والتي أصبحت تعرف الآن بالتجمع الوطني ، ومجموعة الخطيب . حيث أنه للمرة الأولى تتنافس المجموعتان ضد بعضهما البعض في انتخابات عامة ، وقد تصعد الأمر لدرجة أن كل مجموعة نافست الأخرى في نفس الدوائر الانتخابية وكل مجموعة هاجمت الأخرى علناً وبالاسم ، مما أدى إلى خسارة المجموعتين لفرصة أكبر في إيصال عدد أكثر من الذي وصل مجلس الأمة . بشكل عام وبصرف النظر عما بدى من تشرذم وتفتت في عضوية مجلس الأمة ، إلا أن المجلس خلال فترة انعقاده وحتى قيام الحكومة بحله بعد قرابة السنة والنصف من تشكيله قد سادته النقاش البناء والحوار المثمر والمفيد .

لم يستمر مجلس الأمة الرابع طويلا فبعد أقل من سنة ونصف من انتخابه وبالتحديد في أغسطس 1976 أقدمت الحكومة على حل ذلك المجلس ، وتعليق مجموعة من مواد الدستور ، كما غيرت في قانون المطبوعات بإضافتها المادة 35 مكرر للقانون مما أتاح المجال لاتخاذ إجراءات صارمة حيال الصحف التي لا تلتزم بالصمت إزاء إجراءات الحكومة. كانت الأسباب وراء تلك الإجراءات كما أعلنت الحكومة ، مجلس الأمة وأعضائه والظروف الخارجية المحيطة بالكويت²⁸ .

إلا أن الأمر كما يبدو قد نتج عن عوامل خارجية وداخلية . فقد نشطت الكويت بشكل ملحوظ في محاولاتها للتوسط بين الفئات والعناصر المتنازعة في لبنان من أجل إنهاء الحرب الأهلية، ولكن جميع تلك المحاولات باءت بالفشل مما ترك انطباعا عاما حول احتمال تكرار التجربة اللبنانية في الكويت كونها (أي الكويت) الدولة العربية المرشحة لاحتلال مرتبة لبنان من حيث الحرية النسبية " والوضع المريح " بالنسبة للصحافة والنشر . الشاهد أن أوساط كثيرة محلية وعربية وغربية أخذت تضخ في هذه الفكرة إعلاميا حتى باتت هاجسا ملموسا . بالإضافة إلى الحرب اللبنانية فإن الضغط الإقليمي، وهو ليس بأمر جديد ، من أجل إنهاء التجربة البرلمانية في الكويت والتجارب المماثلة في المنطقة (حل المجلس الوطني في البحرين 1975) بدا أنه في هذه المرة قد نجح في أن يصل إلى نتيجة. مع إدراكنا لأهمية العوامل الخارجية في معادلة اتخاذ قرار من هذا النوع ، إلا أننا في نفس الوقت مقتنعون بأن تغييرا ما في تقديرات متخذ القرار على المستوى الداخلي جعلته يصبح أكثر تقبلا للضغوط الخارجية . فالضغوط الخارجية على الكويت في هذا الاتجاه ليست جديدة على الإطلاق ولكن الحكومة الكويتية كانت عادة ما تصمد أمامها ، لذا فإننا نعتقد أنه كانت هناك مجموعة من العوامل على المستوى الداخلي يسرت على متخذ القرار الكويتي المضي في هذا الاتجاه وهو متيقن بقلّة الخسائر خاصة من حيث فقدان الثقة الشعبية في النظام²⁹ ، ويبدو أن أهم هذه العوامل هي :

1 - ترتيبات مستقبلية متوقعة داخل الاسرة الحاكمة، ومحاولة تقليص النفوذ الذي بدا متزايدا لاحد اجنحة الاسرة، وبالذات ذات النفوذ داخل مجلس الامة، ولم يكن هناك سبيل للتعامل مع ذلك الوضع دون التخلص من مجلس الامة وايقاف الحياة النيابية وتعطيل الدستور.

2 - دخول فئات هامة ومؤثرة اجتماعيا في معاملات سوق الأسهم التي كانت تشجعها وتدفع بها الحكومة بشكل مبالغ فيه . هذه الوضعية خلقت ما يمكن تسميته " باللوثة المالية " في تاريخ الكويت، وقد تأثرت قطاعات واسعة من المجتمع بهذه الحالة لتتحول إلى جمع المال وتنشغل به، ويبدو أي إجراء تتخذه الحكومة مهما عظم مقبولا - حتى ولو كان حل مجلس الأمة مثلا - طالما أنه لا يؤثر على معاملات سوق الأسهم . وحيث أن هذه الفترة كانت الفترة الذهبية

²⁸ نصوص قرارات الحل والمواد الدستورية المعطلة في وثائق الخليج والجزيرة العربية ، إصدارات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت ووثائق 1976 صادرة 1981 .

²⁹ فاينانشال تايمز اللندنية 1976/8/31 ، أدى توقيع إتفاقية الجزائر (1975) بين العراق وإيران إلى تغيير بعض جوانب المعادلة الإقليمية ، كما قامت حكومة البحرين في صيف 1975 بحل مجلسها الوطني المنتخب بعدم مرور سنة على انتخابه وقد تفاوتت ردود الفعل العربية إزاء خطوة الحكومة الكويتية بحل المجلس - أنظر السياسة 1976/8/31 ، الأخبار الأهرام 8/31 - 1976/9/1 الثورة والجمهورية العراقية نفس التاريخ السابق . على سبيل المثال والحصص .

لأسهم الشركات المساهمة الكويتية بسبب الإنفاق الحكومي فقد كان من الطبيعي أن لا ينتقد غالبية التجار الإجراء الحكومي³⁰.

بل أن الصحف الليبرالية المحسوبة على الوسط التجاري (التقليدي أو خلافة) أيدت الإجراء الحكومي بشكل غير متوقع . وقد انضم إلى التجار العديد من المهنيين ومتعلمي الطبقة الوسطى الذي إن لم يكن مؤيدا فهو على أحسن الأحوال غير مكترث لحل مجلس الأمة . وهكذا تم تحييد قطاعات هامة ومؤثرة في المجتمع كان بإمكانها أن تلعب دورا مؤثرا في معارضتها لحل المجلس . كان جميع المشاركين في سوق الأسهم يخشون قيام مجلس الأمة بدور معوق لزيادة نشاط السوق وبالتالي التقليل من حجم مصالحهم ، والحق يقال أن مجلس الأمة كان سيقوم حقا بذلك الدور الرقابي إن عاجلا أم آجلا .

3 - كانت المعارضة المنقسمة على بعضها عاملا مساعدا مهما في تشجيع الحكومة لاتخاذ قرار كهذا ومبررا منطقيا لأن تتوقع في المقابل معارضة هامشية . فقد خسرت المعارضة في نفس الوقت بعض عناصرها الذين آثروا الانضمام إلى طابور سوق الأسهم بدلا من الوقوف في صف المعارضة . وهكذا عوقبت الصحيفة اليومية الوحيدة التي اعترضت على إجراءات الحل والصحف الأسبوعية الأربعة بالإغلاق لمدد مختلفة . حيث أغلقت الوطن اليومية لمدة شهر والطليلة والهدف والرائد والرسالة لمدة ثلاثة أشهر لكل منهم .

وقد كان أن شجعت تلك المعارضة الهامشية الحكومة لأن تتماهى في إجراءاتها فقامت بحل جمعيات النفع العام الخمس التي شاركت في التوقيع على بيان يندد بإجراءات الحل كما قامت بمضايقة وملاحقة عناصر الاتحاد الوطني لطلبة الكويت الهيئة التنفيذية الذين شاركوا في التوقيع على البيان ، وقد كانت تلك الهيئات الشعبية هي جمعية المعلمين ورابطة الأدباء ونادي الاستقلال وجمعية الصحفيين وجمعية المحامين .

قامت الحكومة على إثر حلها لمجالس إدارات الجمعيات المذكورة بتعيين أشخاص من خارجها لإدارة الجمعيات ثم كان أن قررت الحكومة إعادة فتح باب الانتخاب لكافة الجمعيات المعنية باستثناء نادي الاستقلال الذي اعتدت الحكومة على موجوداته ورفضت السماح بإعادة نشاطه مرة أخرى بل وتم حله بشكل نهائي وتم تسليم مقره إلى نادي المعاقين الكويتي .

شهدت الفترة الواقعة ما بين حل المجلس وحتى العودة من جديد للحياة البرلمانية في فبراير 1981 تطورات جذرية عصفت بالوضع السياسي العام في الشرق الأوسط كله . وقد كانت جميع هذه الأحداث ذات مستوى بالغ الأهمية من حيث تأثيرها على الوضع الدولي بشكل عام وعلى المنطقة العربية على وجه الخصوص ، فعلى سبيل المثال زيارة الرئيس المصري انور السادات للقدس . والغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان عام 1978 والثورة الإيرانية التي أطاحت بالشاه ، وأحداث الحرم المكي بقيادة جهيمان وأخيرا الحرب العراقية الإيرانية . هذه الأحداث وتسارعها كان أكبر من طاقة النظام الكويتي الصغير على الاستيعاب بل نستطيع

³⁰ خلال الفترة ما بين 1974 و 1982 (باستثناء 1980 و 3 الشهور الأخيرة من 1979) بلغ عدد الشركات المساهمة المقفلة التي تم تأسيس 236 شركة برأسمال مجموعه 1417 مليون دينار كويتي أنظر الاقتصادي الكويتي مجلة غرفة تجارة وصناعة الكويت يناير 1982 .

القول بأن بعض تلك الأحداث قد أثرت وبشكل مباشر على الأوضاع الداخلية في الكويت بشكل واضح .

وعلى المستوى الداخلي كان بروز المجموعات الإسلامية ونفوذها على الساحة المحلية كقوى سياسية ذات شأن أمرا ملحوظا ، وقد كانت هذه المجموعات مقسومة أولا بين المذهبين الرئيسيين في الإسلام سنة وشيعة ومن ثم مقسومة إلى مجموعات أصغر داخل المذهبين نفسيهما ، فبين السنة كانت هناك جماعة الأخوان المسلمين ، السلفيين ، حزب التحرير وجماعة التبليغ والدعوة أما بين الشيعة فقد كانت هناك مجموعتين رئيسيتين وهما مجموعة جمعية الثقافة الاجتماعية ومجموعة الشيرازي . وتعتبر جماعتي الإخوان المسلمين والسلف أهم مجموعتين بين السنة على المستوى المحلي في الكويت ، وتسيطر جماعة الإخوان المسلمين على جمعية نفع عام هي جمعية الإصلاح الاجتماعي والتي تصدر مجلتها الأسبوعية " المجتمع " كما أنه منذ 1980 فقد تمكنت العناصر الطلابية للجماعة من السيطرة على الاتحاد الوطني لطلبة الكويت وكذلك مجلته الاتحاد كما أن الجماعة قد حققت قفزة كبيرة حين استطاعت الدفع بمشروع البنك الإسلامي " بيت التمويل " إلى الوجود بمساهمة كبيرة من الحكومة في رأسماله . أما جماعة السلف وهي أصغر عمرا وعددا ، ولكن ليس بأي حال من الأحوال أقل نشاطا وطموحا ، فقد حصلت على إشهار جمعية خاصة بها وهي جمعية إحياء التراث الإسلامي وتصدر مجلة اسبوعية تدعى الفرقان . أما جماعة الثقافة الاجتماعية فقد كانوا يسيطرون على جمعية الثقافة الاجتماعية حتى حلها ويصدرون نشرة خاصة بها ذات توزيع محدد . أما جماعة الشيرازي فليس لديهم إلا منتدياتهم الخاصة للالتقاء والاجتماع .

إلا أننا نستطيع التأكيد على أنه يتوفر لهذه المجموعات معين لا ينضب من التبرعات المادية والمعنوية والتزام قوى من قبل أعضائها في نفس الوقت ، الأمر الذي يقوي من نشاطها ويكتف من جهودها .

خلال فترة غياب المجلس وزعت داخل الكويت وخارجها كمية كبيرة من البيانات والأدبيات بصورة سرية وقد ركزت تلك المطبوعات بشكل أو بآخر على التنديد بالنظام الكويتي بشكل مباشر والمطالبة بعودة الديمقراطية .

كما حدث خلال فترة غياب المجلس أن حدثت مجموعة من التفجيرات وأعمال العنف السياسي في الكويت كانت في مجملها لتصفية حسابات عربية ، كما كان الهجوم على المسجد الحرام بمكة سببا مهما لجزع وقلق السلطات الكويتية خاصة وأن عددا لا بأس به من المحاصرين أو المنتمين للمجموعة المحاصرة كانوا من الشباب الكويتي . ومما لا شك فيه أن الثورة الإيرانية والأحداث التي سبقتها وتلتها قد زادت من مخاوف النظام الكويتي خاصة وأن نسبة لا بأس بها من الكويتيين هم شيعة من أصول إيرانية وبالتالي هناك احتمال تأثرهم بأحداث إيران .

وقد حدثت فعلا محاولات من قبل بعض المجموعات الإسلامية الشيعية لأن تستفيد من إرهابات الأوضاع المحيطة ولتحقق بعض المكاسب السياسية عبر تجمعات مسجد شعبان بقيادة السيد أحمد عباس المهري ، إلا أن أثر تلك المحاولات والتجمعات كان سلبيا في إثارته وتأجيجه للبعد الطائفي ، كما أنها لم تؤد إلى حل المأزق السياسي بل زادت في تأزيمه، ويبدو أن الحكومة أيضا استغلت ذلك التطور، وساعدت على التشرذم الطائفي داخل المجتمع الكويتي أكثر فأكثر .

كان غياب المجلس والأحداث التي تلتها على المستوى الداخلي والخارجي سببا لقوى المعارضة الكويتية للتأمل في أوضاعها والبدء في فتح حوار مشترك، هدفا لإعادة بناء جبهة معارضة مشتركة وتوحيد جهودهم فالجمعية الوحيدة التي لا زالت تحت سيطرة إحدى مجموعات المعارضة (التجمع الوطني) هي جمعية الخريجين ، هذا إذا استثنينا الإتحاد العام لعمال الكويت بسبب وضعيته المهنية والنقابية الخاصة . ومع ذلك فإن تلك الجمعية كانت تعاني من محاولات المجموعات الإسلامية السيطرة عليها وقد تكررت تلك المحاولات في كل سنة . أمام هذه المحاولات والضغوطات بدأت مجموعة " التجمع الوطني " بالتنسيق بشكل مباشر مع " التجمع الديمقراطي" لكسر حدة تلك المحاولات من قبل المجموعات الإسلامية، وقد كان لذلك النوع من التنسيق أن يوتي ثماره وينجح في تحقيق أغراضه . وقد ترتب على هذه الخطوة أن أخذ التعاون بين المجموعتين ينتقل ويتأكد في مجالات أوسع على الساحة السياسية .

كما أنه من المؤكد أن الحرب العراقية الإيرانية لعبت دورا مباشرا في إقلاق وذعر السلطات الكويتية خاصة بسبب تأثيرها على الوضع الداخلي في الكويت ، إزاء هذا الوضع أعلنت الحكومة تشكيلها في فبراير 1980 للجنة أطلقت عليها اسم لجنة النظر في تنقيح الدستور والتي ضمت في عضويتها أعضاء يمثلون قطاعات مختلفة وواسعة من المجتمع الكويتي . كان الغرض من اللجنة كما أعلنت الحكومة هو النظر في مشروع الحكومة ومقترحاتها لتنقيح الدستور ومن ثم تقوم اللجنة بتقديم تقرير تضمنه تعديلاتها على مشروع الحكومة³¹ .

كان موقف المعارضة - والتي بدأت تنسق فيما بينها كما أسلفنا - الرفض التام لتشكيل اللجنة والمطالبة بعودة المجلس حسب الدستور دون قيد أو شرط . أما المجموعات الإسلامية والتي أصبحت الآن قوى سياسية يحسب لها حساب فقد شنت حملة موسعة ومنظمة في اتجاه تغيير المادة الثانية من الدستور لكي تصبح الشريعة الإسلامية " المصدر الرئيسي للتشريع بدلا من " مصدر " كما هي المادة في وضعها الحالي . فكان أن كثفت هذه المجموعات اتصالات مع أعضاء لجنة النظر في تنقيح الدستور فبعثت لهم برسائل شخصية وتم تنظيم الأنشطة العامة باسم الدستور الإسلامي من أجل الضغط على اللجنة للتوصية في تقريرها بتغيير المادة الثانية من الدستور .

كان أن أدت الحملة أغراضها ، كما شكلت تلك الحملة بالنسبة للمجموعات الإسلامية وعناصرها فرصة لا تعوز للتدرب على أسلوب وتقنية شن الحملات والتي كتب لها فيها النجاح . وترتب على ذلك أن أوصت اللجنة في تقريرها بتغيير المادة الثانية من الدستور لتصبح الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع .

وتجدر الإشارة إلى أن الحساسية المفرطة وبالذات من قبل الحكومة إزاء تغيير المادة تأتي مما قد يؤدي إليه ذلك التغيير من تفسيرات . حيث أن هنالك آراء إسلامية لها وزنها وتأثيرها تؤكد على أن الإسلام يتعارض مع مبدأ الحكم الوراثي ، وبالتالي فإنه في حالة التزام المجموعات الإسلامية أو حتى مجموعة إسلامية واحدة بهذا الرأي فسيؤدي ذلك بالضرورة إلى الصدام مع الأسرة الحاكمة ، على العموم لم يكن هذا هو التغيير الوحيد الذي اقترحتة اللجنة في تقريرها وإنما تضمن التقرير مجموعة من المقترحات لم تكن على الإطلاق بأقل

³¹ نص قرارات تشكيل لجنة النظر في تنقيح الدستور الرأي العام 1980/2/10

وزنا ولا أثرا من تغيير المادة الثانية الأمر الذي أدى إلى عدم حماس الحكومة للتقرير وعدم رضاها عن أداء اللجنة . ولم تنشر الحكومة التقرير بأي شكل من الأشكال غير أنها حلت اللجنة حالما سلمت تقريرها . وسكنت الحكومة وكأنها تيقنت من الخطأ الذي ارتكبته في تشكيلها للجنة من الأساس .

كانت النتيجة التي ترتبت على عمل اللجنة محبطة للأمال بالنسبة للحكومة مما أوصلها إلى طريق مسدود . وكان اتخاذ قرار الخروج من ذلك الطريق المسدود لإحداث انفراج سياسي أمرا ملحا لدى الحكومة .

كانت التطورات السياسية على المستويين الداخلي والخارجي تضغط بشكل مرهق على الحكومة من أجل الخروج من ذلك المأزق السياسي . كانت هناك آمال عريضة لدى الحكومة بأن تقوم لجنة تنقيح الدستور بدعم مشروع الحكومة الذي كان في مجمله يجعل من مجلس الأمة ليس أكثر من مجلس استشاري لا سلطة فعلية له ، وبالتالي تقوم الحكومة بعد دعم اللجنة بإجراء التعديلات على الدستور وتعيد المجلس كما ترغب هي . غير أن اللجنة اتخذت موقفا مغايرا تماما مما ترك الحكومة أمام خيار وحيد وهو العودة إلى مجلس الأمة والدستور كما هما وبدون أي تغيير ، اللهم إلا تغيير جوهري في قانون الانتخاب لكي يضمن للحكومة بعض النتائج سلفا على الأقل وسنأتي على هذا الموضوع فيما بعد .

كان وجود مجلس الأمة كجهاز تشريعي ورقابي يقوم بدور مساعد للحكومة بشكل منقطع النظير . كما كان وجود المجلس كمؤسسة يتم فيها النقاش العلني للكثير من الأمور أداة مطلوبة للتخفيف من الضغط الشعبي والإضرابات . بالإضافة إلى ذلك فقد كان المجلس يقوم بدور كبير في تحديد مؤشرات العلاقات والسياسة الخارجية الكويتية .

كان المجلس على الرغم من كل القصور الموجود فيه يساعد على ترشيد القرار السياسي بشكل بالغ ، أن لم يكن بأي شيء آخر فعلى الأقل عن طريق إجراءاته الطويلة والمعقدة والتي تتضمن أسلوبا إجرائيا ومناقشات ومشاورات عبر لجان وأخذ آراء مختصين والمسؤولين ذوي العلاقة . هذا الأسلوب الإجرائي الذي ساهم بشكل كبير في ترشيد القرار اختفى نهائيا خلال غياب المجلس فلم تكن الحكومة تملك الجهاز الذي يضمن لها مرور تشريع ما بأي تنقيح على نفس الدرجة من الكثافة ، فقد كان دور الحكومة التقليدي خلال وجود المجلس هو مجرد اقتراح القوانين ومن ثم يقوم مجلس الأمة بعملية غربلة واسعة النطاق عبر لجنته التشريعية ومشاوراته الخاصة والعامة والتي لا تستثني الآراء الشعبية .

أصبح مجلس الوزراء في هذه الحالة هو السلطة النهائية في كل شيء وأصبح بالتالي مسؤولا عن الأخطاء التي تحدث سواء في المجال التشريعي والتنفيذي ، وقد ترتب على هذا أن القوانين التي تم إصدارها خلال فترة غياب المجلس أخذت شيئا فشيئا تقل حولها المداورات وتقل فيها بالتالي ميزة الترشيح السياسي .

حددت الحكومة بشكل فجائي موعد الانتخابات بتاريخ 23 فبراير 1981 وأصدرت قانونا جديدا للانتخاب أخذ رقم 1980/99 والذي زيد بموجبه عدد الدوائر الانتخابية من عشرة دوائر إلى خمس وعشرين دائرة .

منذ إصدار القانون كانت أصغر دائرة انتخابية (رقم 3) تحوي ناخبين عددهم (1070) ناخبا بينما تحوي الدائرة رقم (13) على (2785) ناخبا . وعلى هذا الأساس فإن الصوت الواحد في الدائرة الثالثة يساوي تقريبا ثلاثة أصوات في الدائرة 13 . بنفس الطريقة

فإن الصوت الواحد في الدائرتين رقم (2) ورقم (3) يساوي تقريبا 3 أصوات في كل من الدوائر رقم (13) أو (20) أو (23) . فإذا كانت المشكلة المتصدي لها القانون 99 / 1980 هي صحة التمثيل النسبي فعلا فقد كان الأجدى على القانون أن يقسم الدوائر رقم (13) و (20) و (23) إلى ستة دوائر بدلا من ثلاث³² .

في يوم 23 فبراير 1981 جرت انتخابات الكويت مع نزول ما يقارب الخمسمائة مرشح يتنافسون على خمسين مقعدا في خمس وعشرين دائرة انتخابية . وقد كان عدد المرشحين أكبر رقم يصل إليه في تاريخ الانتخابات الكويتية ، ولم يقتصر الاهتمام بالانتخابات ونتائجها على الشعب الكويتي فحسب بل وصل إلى الكويت مراسلون أجانب من كافة الدول لتابعة الانتخابات والحملة الانتخابية في هذه البقعة الساخنة من العالم . وتميزت الحملة الانتخابية بكونها أقوى وأنشط حملة انتخابية شهدتها الانتخابات الكويتية في تاريخها . وشارك في الانتخابات جميع القوى والقطاعات السياسية والاجتماعية . فبالإضافة إلى المجموعات التقليدية التي كانت تخوض الانتخابات في السابق فقد شارك في هذه الانتخابات المجموعات الإسلامية بمرشحيتها ، التجمع الشعبي وعناصر الاتحاد العام لعمال الكويت .

جاءت النتائج لصالح الحكومة وكانت مدعاة لرضاها عن الأسلوب الذي انتهجته خلال الانتخابات والتكتيك الفعال الذي استخدمته . فقد خسر جميع عناصر المعارضة الرئيسية الانتخابات كما فاز العديد من العناصر المؤيدة للحكومة كما فاز لأول مرة عناصر من المجموعات الإسلامية المسييسة .

لم تكن النتيجة مرضية للحكومة فحسب ولكنها كانت مريحة ومطمئنة بالنسبة للدول العربية المجاورة . حيث يبدو أنهم أحسوا أخيرا بوجود نموذج بالإمكان استيعابه وتطبيقه أن هم أرادوا ذلك مع أقل الخسائر الممكنة ، في تقديرنا أن النتائج التي ظهرت كانت مبررة للأسباب التالية :

التوزيع المدروس للدوائر الانتخابية من قبل الحكومة . وكذلك الاستقطاب الطائفي (سنة وشيعة) حيث لعب هذا العامل دورا هاما في تحجيم البعد الوطني العام . ويعود بروز البعد الطائفي بشكل ملحوظ في هذه الانتخابات إلى الثورة الإيرانية ، ودخول الجماعات الإسلامية للمعترك الانتخابي شيعة كانوا أم سنة مما رسخ الاستقطاب بالإضافة إلى الحرب العراقية الإيرانية . إلى جانب هذه الأسباب فقد كان هناك الجانب الاقتصادي حيث أدت التطورات التي طرأت على الوضع الاقتصادي المحلي والتي نتجت عن استمرار الارتفاع في أسعار النفط خلقت فئة اجتماعية جديدة صغيرة ولكنها مؤثرة سياسيا ، إلا أنها في نفس الوقت ذات ولاء غير ملتزم . هذه المجموعة عبارة عن غالبية المستفيدين من إنشاء وتأسيس العديد من الشركات المساهمة المقلدة والخليجية . وقد قامت هذه المجموعة بتأييد عناصر معينة في الانتخابات والتي تتفق والسماح لاستمرارية التداول في سوق الأوراق المالية ركزت هذه المجموعة الكثير من هجومها على عناصر المعارضة مع العلم بأن فئة غير بسيطة من هذه المجموعة كانت في السابق من المؤيدين الرئيسيين بل ومن الأعضاء الفاعلين ضمن المعارضة . كما أدت الإجراءات القمعية ضد مجموعات المعارضة منذ 1976 إلى الحد من فعالية ودينامية تلك المجموعات . حيث أدت تلك الإجراءات على سبيل المثال إلى حرمانهم من الجمعيات والمنتديات التي كانوا يجتمعون ويلتقون فيها بشكل شرعي ومكشوف . إلا أن الجانب الإيجابي الذي شهدته هذه الانتخابات لصالح المعارضة هو النزعة

³² Jasim Al-Jarkhi , Electoral Process in Kuwait : A Geographical Study , Unpublished Ph.D. Thesis , Exeter University, Uk, 1984

الجديدة للتعاون والتقارب في وجهات النظر بين أفراد المعارضة سواء على مستوى المرشحين أم على مستوى القواعد بشكل عام وبالتحديد كان ذلك واضحا بين التجمع الديمقراطي والتجمع الوطني.³³

بعد إنتخابات مجلس 1981

يتضح اذا بأن محاولات الحكومة لتنقيح الدستور لم تكن مجرد محاولات عابرة من خلال انشائها لجنة النظر فى تنقيح الدستور، والتي كانت قد انتهت من عملها فى 22 يونيو 1980 و اوصت بتنقيح مادتين، هما المادة الثانية من الدستور بحيث تصبح الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع بدلا من مصدرا رئيسيا ، وهى توصية لا تقبلها الحكومة، و كذلك اوصت بتعديل المادة رقم 80 من الدستور، وذلك بزيادة عدد اعضاء مجلس الامه المنتخبين من 50- 60 عضوا، وهو تعديل لم يكن على أية حال من المقترحات التي هدفت لها الحكومة من عملية تنقيح الدستور. وقد دل السلوك الذي قامت بها الحكومة بان مشروع التنقيح هو مشروع جدي ومن اولوياتها. كما اتضح أن الدعوة لاجراء انتخابات فى فبراير 1981 كان مرتبطا بزيادة عدد الدوائر الانتخابية من 10 إلى 25 دائرة انتخابية، حيث ان النتائج ستكون وفق ماتشتهيها السلطة. كما يتضح كذلك بان ذلك الحرص على التخلص من المعارضين وزيادة عدد الموالين لم يكن فقط للسيطرة على العملية السياسية واتخاذ القرار فى مجلس الامه، ولكنها كانت من المقرر لها ان تكون الخطوة الحاسمه فى القضاء على الدستور وتحويل مجلس الامه الى مجلس استشاري. وبالتالي فقد تقدمت الحكومة بمشروعها لتنقيح الدستور الى مجلس الامه فى الخامس من ابريل 1982³⁴. والملاحظ بان المشروع ظل مدرجا على جدول اعمال مجلس الامه لفترة طويلة، حيث يبدو ان نتائج الانتخابات الايجابية جدا بالنسبة للحكومة خففت من الاحساس بالضغط عليها. كما يبدو ان انشغال المجتمع برمته فى تداول الاسهم المحموم بما عرف لاحقا بازمة المناخ كان احد مبررات التعامل بهذه الصورة.³⁵ وهكذا لم يتم التصويت على مبدأ التنقيح إلا فى جلسة 14 ديسمبر 1982 ، أي بعد مايقارب العامين من الانتخابات. وقد وافق على التنقيح من حيث المبدأ 37 عضو من بينهم الوزراء (16 وزير) أي فقط 21 عضو من النواب المحسوبين على الحكومة، بالمقابل فقد عارض مبدأ التنقيح 27 عضوا منتخبا يمثلون كافة التوجهات السياسية.³⁶ ويتضح هنا بانه على الرغم من كل المحاولات الحكومية للاتيان بمجلس موال يدعمها فى تنقيح الدستور وتعديلها للدوائر الانتخابية، الا انها لم تستطيع تأمين الاغلبية من بين الاعضاء المنتخبين. والواضح هنا بان المشروع الذي قدمته الحكومة لتنقيح الدستور قد افصح بما لا يدع مجالا للشك عن توجه الحكم و رؤيته للدستور كعائق امام السلطة التنفيذية فى ادارة شئون الدولة. وقد وضع مشروع التنقيح المسألة فى نصابها الحقيقي و أخرجها من دائرة النوايا الى دائرة الفعل والرؤية والتصور الذي سنوضحه فى السطور التالية .

المشروع الحكومي لتنقيح الدستور

³³ غانم النجار، مدخل للتطور السياسي فى الكويت، دار قرطاس للنشر، الكويت، ط3، 2000

³⁴ مضبطة جلسة مجلس الامه بتاريخ 5 ابريل 1982.

³⁵ تعد أزمة المناخ من أشد الأزمات التي عصفت بالاقتصاد الكويتي المعاصر، وقد تلخصت تلك الأزمة بانهيار سوق المناخ و هو السوق "الموازي" لتداول الأوراق المالية، و الذي لم تقم الدولة بتنظيمه و تقنينه بل انها شجعت التداول فيه حتى ان غالبية البنوك دخلت فى عملية التداول تلك فحين انهار السوق احدث اختلالات رئيسة فى الاقتصاد. و لعل الأشكال الاكبر كان فى تدخل الحكومة و الضغط على مجلس الامه لاصدار تشريعات كانت فى مجملها تهدف الى حماية اشخاص متنفيذين من المساءلة القانونية.

³⁶ كافة الصحف الكويتية فى 15 ديسمبر 1982 .

تقدمت الحكومة بمشروعها لتنقيح الدستور متضمنا تعديلات اساسية للمواد التالية 50 , 65 , 66 , 69 , 71 , 73 , 80 , 83 , 87 , 91 , 93 , 95 , 100 , 101 , 104 , 105 , 112 . ولم يقتصر التعديل فقط على كثرة المواد المراد تعديلها، ولكن اتضح بان مضمون التعديل ذاته كان بمحصلته النهائية مقلصا لصلاحيات السلطة التشريعية لصالح السلطة التنفيذية الى درجة يمكن وصفها بانه بمثابة تحويل كامل بمجلس الامة لكي يصبح سلطه استشارية . وقد ترتب بمقابل التحرك الحكومي تحرك شعبي واسع ضد تنقيح الدستور، وقد تم عقد الندوات الجماهيرية وعقد اللقاءات المستمرة مع نواب المجلس لاقناعهم بعدم قبول التصويت على التنقيح من حيث الموضوع. وقدأتت هذه الحملة الموسعة أكلها، حيث قررت لجنة الشئون التشريعية والقانونية بمجلس الامة رفض المشروع، فما كان من الحكومة بعد تقييمها للموقف الراض للمشروع إلا ان قامت بسحبة بصوره نهائية، لان التصويت على الدستور من حيث الموضوع يحتاج الى نسبة ثلثي الاصوات وهو مالم تكن الحكومة واثقة منه . ولعل المذكرة التاريخية التي وجهها زعيما الحركة الوطنية في الكويت احمد الخطيب و جاسم القطامي الى مجلس الامة قد لعبت دورا هاما لايضاح حقيقة المشروع الحكومي، خاصة وان المذكرة قد تعاون على اعدادها عدد من ابرز الخبراء الدستوريين الكويتيين. وتتلخص اهداف تلك التعديلات بالتالي :

- 1_ شل الصلاحيات التشريعية للمجلس بحيث لا يستطيع إصدار اي قانون تعترض عليه الحكومة.
- 2_ منح السلطة التنفيذية صلاحيات تشريعية واسعة أثناء انعقاد المجلس التشريعي تحت مظلة القوانين.
- 3_ منح السلطة التنفيذية صلاحيات تشريعية و مالية واسعة فيما بين ادوار الانعقاد (العطل) دون الرجوع للمجلس، و تصعب عملية إلغائها بعد انعقاده و نفاذ جميع اثارها التي تمت حتى، و لو قرر ثلثا اعضاء مجلس الامة المنتخبين بطلانها.
- 4_ التوسع الغير المبرر بأي مقياس لصلاحيات الحكومة باعلان قيام الأحكام العرفية وممارسة سلطات استثنائية خطيرة.
- 5_ تقيد قدرة المجلس المنتخب في محاسبة الوزراء و الرقابة على الاجهزة الحكومية." 37

ولعله من المفيد الإشارة هنا أن أجواء تنقيح الدستور و توقيته لم يكن مناسباً للحكومة، حيث حدث انهيار اقتصادي ضخم يعتبر من اكبر الكوارث الاقتصادية في البلاد، و ذلك في سبتمبر 1982 بما عرف بازمة سوق المناخ، و ما نتج عن ذلك من تداعيات أثرت بصورة بالغة على العملية السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية. و بالتالي و على الرغم من أن سحب الحكومة لمشروع تنقيح الدستور من المجلس يعد كسبا لحركة المعارضة إن جاز التعبير، إلا أن أحداث الأزمة الاقتصادية الطاحنة و مسئولية الحكومة و تراخيها في معالجة الأزمة ربما غطى بشكل ملحوظ على موضوع الدستور بصورة أو بأخرى . و على الرغم من ذلك فسنرى كيف أن تداعيات هذا الأمر قد أدت بصورة ما إلى الإطاحة بوزير العدل من خلال استجوابه في مجلس (1985) . و يبدو أن السنتين اللاحقتين (1983 و 1984) كانتا قد كرستا للتعامل مع أزمة المناخ و الذي كان في مجملته تعاملًا ترقيعيًا فاقم المشكلة بدلا من أن يخففها .

مجلس جديد و تحد جديد

³⁷ الطلبة في معركة الديمقراطية، الكويت، 1984 .

و يبدو ان انشغال الحكومة في الفشل الذريع الذي افقدها روح المبادرة بعدما كان يظن بأنه نجاح كاسح في مجلس 1981، قد انساها ان انتخابات قادمة ستعقد في 1985 بدون دراسة معمقة للدوائر التي عدلتها الحكومة سابقا عام 1980 . وقد دل التعديل السابق محدودية و قصر نظر الذي خطط لجعل الدوائر تفرز نتائجاً لتتقيد الدستور، فكان أن جاءت نتائج انتخابات مجلس 1985 مغايرة تماما عاد فيها كافة الوجوه التي خسرت عام 1981، بالإضافة الى مجموعة جديدة من النواب الشباب الذين اضافوا زخماً لقوى المعارضة بكافة اتجاهاتها السياسية. و بالتالي ترتب على نتائج انتخابات 1985 أن لم تعد الحكومة قادرة على الابقاء على سيطرتها على مجلس الأمة كما كانت الصورة في المجلس السابق . وهكذا برز المجلس الجديد بتحديات و بروحية تصادمية مع الحكومة منذ الايام الاولى، تجلت في الإصرار على التمييز بين الخطاب الاميري التقليدي و بين برنامج الحكومة و الذي لا تقدمه الحكومة عادة مكتفية بالخطاب الاميري، كذلك فقد تصادم المجلس مع الحكومة حول صلاحيات المجلس الرقابية و الاشرافية على البنك المركزي، و الذي انتهى الامر به الى هزيمة الحكومة من خلال التصويت على تعيين النائب حمد الجوعان لهذه المهمة. أما ثالثة الأثافي، و لربما كانت أكثرها ايلاها للحكومة فقد كانت الإطاحة بوزير العدل و الشؤون القانونية الشيخ سلمان الدعيج ، على الرغم من أنه من أحد أفراد الأسرة. و لعل المثير للانتباه هو ان الشيخ سلمان الدعيج كان يمثل الجهة الأساسية بالحكومة التي أعدت مشروع تنقيح الدستور، كذلك فان ما يلفت الانتباه انه قدم استقالته بعد استجوابه و مطالبة عدد كاف من النواب كتابة بسحب الثقة منه على خلفية علاقة مالية في معالجة ديول أزمة المناخ . أنه مما يجدر ذكره هنا هو أن المستجوبين كانا نائبين من الشباب لأول مرة احدهما يمثل التيار الليبرالي (ان جاز التعبير) و اخر يمثل الاتجاه الاسلامي .

انطلاقاً من هذه الخلفية لم يكن هناك مقدرة لدى الحكومة التعامل طويلاً مع مجلس بهذه الصورة و بهذا الاندفاع. ففي صيف 1986 و بعد أن قام عدد من النواب بالتقدم بأكثر من طلب استجواب لبعض الوزراء في وقت واحد تقدم الوزراء باستقالة جماعية، فكان أن صدر في 3 يوليو 1986 أمر اميري بحل مجلس الأمة مستنداً في مقدمته إلى "تعرض أمن البلاد إلى مؤامرات خارجية شرسة ... و أزمة اقتصادية شديدة ... و بدلاً من أن تتضامن الجهود و تتعاون كل الأطراف لاحتواء هذه الازمة تفرقت الكلمة و انقسم الرأي و ظهرت تكتلات و أحزاب أدت الى تمزيق الوحدة الوطنية و تعطيل الاعمال , حتى تعذر على مجلس الوزراء الاستمرار في مهمته " . و قد تضمن الامر الاميري اربع مواد نصت الاولى منها على ان " يحل مجلس الأمة و يوقف العمل باحكام المواد 56 فقرة 3 و 107 و 174 و 181 من الدستور ... و نصت المادة الثانية بان " يتولى الامير و مجلس الوزراء الاختصاصات المخولة لمجلس الأمة بموجب الدستور " , و قررت المادة الثالثة أن " تصدر القوانين بمراسيم اميرية؛ ويجوز عند الضرورة اصدارها باوامر اميرية "

كما صدر امر اميري آخر بتعديل قانون المطبوعات و النشر يقضي بفرض الرقابة المسبقة على الصحف وهو امر يحدث لأول مرة في الكويت .³⁸

وقد تصدت لهذه الاجراءات التجمعات السياسية الممثلة في مجلس الأمة المنحل، و صدر بيان مشترك برفضها، و في وقت لاحق بدأ اعضاء مجلس الأمة المنحل في تكتيل انفسهم للمطالبة

³⁸ جريدة الوطن و جريدة القيس 4 يوليو 1986 .

بعودة العمل بالدستور و الحياة النيابية، ففي 25 فبراير 1988، بمناسبة العيد الوطني ، وقع 26 نائبا (أي أكثر من نصف عدد أعضاء المجلس وهم من مختلف الاتجاهات) على مذكرة موجّهة الى الامير جاء فيها " إن الغاء اجراءات الثالث من يوليو 1986 و التي تم بموجبها تجاوز الاحكام المقررة في الدستور لنظام الحكم الديمقراطي ، اصبحت مطلب كل كويتي مخلص ليتسنى له ان يمارس دوره الدستوري بالمساهمة _ عبر ممثليه في مجلس الامة _ في صناعة القرارات التي تمس شؤونه و احتياجاته و همومه و مراقبة حسن تطبيقها و متابعة آثارها ضمن أحكام دستور 1962 " .³⁹

و على الرغم من تشابه اجراءات حل مجلس الامة في 1976 و ، 1986 الا ان هناك فروقا اساسية بين الحلين، تتلخص في ان اجراءات 1986 كان و راءها سبب معطن هو ضيق الحكومة ذرعا بالاستجوابات التي تقدم بها أعضاء في مجلس الامة ضد الحكومة، بينما لم يكن هناك سبب معروف لحل 1976 . كما أن حل 1976 صدر معه التزام وتعهد حكومي بعودة المجاس بعد أربعة سنوات، الأمر الذي لم يكن مذكورا على الاطلاق عام 1986 ، حيث لوحظت حدة الاجراءات الحكومية بما يوحي بعدم الرغبة بالعودة للحكم الدستوري . وقد برزت إحدى أهم المؤشرات على ذلك التوجه بفرض الرقابة المسبقة على الصحافة بصورة غير مسبوقه. و بالمقابل فقد شهدت الساحة السياسية موقفا رافضا للاجراءات الحكومية تمخض في وقت لاحق عن تأسيس "الحركة الدستورية" ممثلة لتحالف قوى المعارضة المطالبة بعودة العمل بالدستور بينما كانت حركة المعارضة في حقبة السبعينات أضعف من ذلك بكثير.⁴⁰

وفي ديسمبر 1989 بدا أن حركة المعارضة قد اصبحت أكثر تنظيما و تماسكا حيث تم الاعلان عن تأسيس كتل ، يجمع نحو ثلاثين من أعضاء مجلس الامة المعارضين للإجراءات غير الدستورية ، و هم من مختلف الاتجاهات. وقد أعلنوا عن أنفسهم من خلال إعداد عريضة شعبية تطالب بعودة العمل بالدستور. إذ تم جمع أكثر من 35 ألف توقيع من المواطنين عليها ، وتشكلت لجنة شعبية من غير النواب أطلق عليها اسم " لجنة ال45 " تضمنت قيادات شعبية و نقابية و ناشطين سياسيين ، بهدف تسليمها إلى الديوان الأميري؛ و لكن مسؤولي الديوان رفضوا استلام العريضة الشعبية ، فدعا النواب المواطنين إلى حضور اجتماعات في عدد من ديوانياتهم لشرح الموقف و التحرك من أجل المطالبة بعودة الوضع الدستوري، وهو ما أطلق عليه لاحقا حركة " ديوانيات الاثنين " .⁴¹

وقد جابهت الحكومة هذه الحركة الشعبية بالقمع باديء ذي بدء، إلا أن الحركة أخذت في الاتساع وتنوعت وسائل نشاطها مستخدمة أشرطة الفيديو والكاسيت لنشر أفكارها ومطالبها.⁴² فما كان من الحكومة إلا اللجوء للمناورة وذلك عن إعلانها رغبتها بالحوار. ورغبة من الحكومة إضعاف دور المعارضين أعلنت أن حوارها ذاك يستهدف كافة شرائح الشعب و فناته دون استثناء. وقد استجاب النواب لهذه الاقتراح ، وشاركوا في جلسات

³⁹ وثيقة غير منشورة بتاريخ 25 فبراير 1988 و الجدير بالذكر هو أن تاريخ 25 فبراير هو العيد الوطني في الكويت.

⁴⁰ فلاح مديرس، الحركة الدستورية في الكويت، دار قرطاس للنشر، الكويت، 2002

⁴¹ لعله من المفيد التوضيح هنا بان حركة ديوانيات الاثنين هي ذاتها الحركة الدستورية، و لكن العنصر الحركي في الحركة كان الديوانيات التي تجمعت بها قوى المعارضة و اتضح في وقت لاحق مدى فاعليتها و ازعاجها للسلطة. قد كان السبب في اختيار الديوانيات كاداة للتحرك كون الديوانيات قد تم استثنائها من قانون التجمعات الذي يقيد حرية التجمعات، و بالتالي كانت قوى المعارضة تعي ذلك تماما، و تعي انها تستخدم سلاحا قانونيا سلميا، الامر الذي أوقع السلطة الكويتية في محذور انتهاكها للقانون بالإضافة الى انتهاكها للعادات المتعارف عليها و ذلك حين قامت أجهزة الامن في أكثر من مرة بتطويق هذه الديوانية او اقتحام تلك الديوانية، الامر الذي سبب استهجانا شعبيا واسعا.

⁴² أصدرت اللجنة الاعلامية للحركة أكثر من 37 بيانا توضيحيا، و 15 شريط كاسيت صوتي، وثلاثة أشرطة فيديو.

الحوار، التي شملت ممثلين عن جمعيات النفع العام، والشخصيات السياسية والاجتماعية ، وعددا من المواطنين.

وقد اتضح أن "الحوار" لم يكن إلا جزء من خطة حكومية للتصدي لحركة المعارضة. فعلى الرغم من أن مايزيد عن الـ 80% من الذي قابلهم رئيس الوزراء خلال مسلسل الحوار كانوا قد أكدوا أن المخرج من حالة الاحتقان السياسي يتمثل بعودة العمل بالدستور، إلا أن الحكومة أعلنت عن نيتها تشكيل مجلس جديد أسمته المجلس الوطني دون الالتفات إلى نتائج الحوار. وعلى الرغم من أن المجلس المقترح كان يتضمن انتخابا جزئيا، إلا أن الإشكالية كانت في الدور والصلاحيات المتاحة لذلك المجلس. فلم يكن للمجلس أي صلاحيات تذكر، حيث لا يعدو عن كونه مجلس استشاري دون أي صلاحيات، وبالتالي لا يمكن مقارنته بأي شكل من الأشكال بمجلس الأمة كونه سلطة تشريعية واضحة المعالم محددة بدستور مكتوب.

وقد أعلنت الحركة الدستورية و تكتل النواب معارضتها للمبادرة الحكومية، خاصة بعد أن وجهت الحكومة الدعوة للناخبين لانتخاب المجلس الوطني في يونيو 1990 . وقد نظمت المعارضة حملة واسعة دعت فيها المواطنين لمقاطعة الانتخابات، ونظمت لجانا لدعم المقاطعة في كافة المحافظات، كما كان ملحوظا تطور أسلوب مراقبة الانتخابات و نقل المعلومات وذلك لرصد نسبة المشاركة باستخدام وسائل الاتصال الحديثة. وعلى الرغم من أن الانتخابات أجريت في موعدها، إلا أن أثر المقاطعة كان واضحا على كافة المستويات و الأصعدة.⁴³ ومع ذلك فإن الحكومة استمرت في اتجاهها نحو تثبيت حقائق جديدة على الأرض في سبيل تفكيك الواقع الدستوري و إفراغ الدستور من محتواه. وكان أن بدأ المجلس الوطني أعماله في أواخر يونيو 1990 متزامنا مع تشكيل حكومة جديدة. إلا أن القدر كان يخبئ ما هو أكبر من احتمالات تفجر الوضع الداخلي بالكويت، فقد تحركت القوات العراقية و قامت بغزو الكويت في الثاني من أغسطس ، أي بعد أقل من شهرين من إجراء انتخابات المجلس الوطني. و بالتالي توقف الصراع السياسي الداخلي ليبدأ الشعب الكويتي والحكومة حقبة جديدة وبتحديات من نوع جديد.

الغزو

حالما دخلت القوات العراقية الكويت حاولت وسعت إلى إجراء عدة اتصالات مع أقطاب المعارضة " الحركة الدستورية " من النواب، رغبة من السلطات العراقية الغازية في تشكيل حكومة منهم، و كانت أبرز تلك الاتصالات مع النائب / الأسير فيصل الصانع وهو النائب البرلماني الوحيد الذي كان يرتبط بعلاقة سياسية قديمة مع حزب البعث الحاكم في العراق. وقد طلبت منه القيادة العراقية أن يقوم بتشكيل حكومة من النواب المعارضين ليتولوا السلطة في البلاد، إلا أن الصانع رفض الفكرة، وقد كان كاتب هذه السطور على اتصال مع الصانع حتى قبل يومين من اختطافه وأفراد أسرته وضيوفه. وعلى الرغم من مضي ما يزيد عن 19 عاما إلا أنه لم يظهر له أثر، و يرجح أنه قد تمت تصفيته خاصة وأن عددا من الذين كانوا قد

⁴³ تؤكد مصادر المعارضة بان نسبة المشاركة في انتخابات المجلس الوطني لم تتجاوز الـ 40% بينما أعلنت الحكومة انها 62%، و سواء أقبلنا بهذه النسبة ام تلك فنسبة المشاركة عادة في الانتخابات العادية لاتقل في معدلها عن 82%.

تم اسرهم عادوا الى البلاد. وبالتالي لم تنتهز المعارضة الوطنية الفرصة للاستيلاء على السلطة مما أعطاهما صدقيه وطنية كبرى في التعامل مع السلطة الكويتية التي لم تكن بمستوى الحدث و لم تستطع إدارة الأزمة بالصورة المطلوبة . وقد انعكس هذا الأمر في المؤتمر الشعبي الذي انعقد أثناء الاحتلال خلال شهر أكتوبر بمدينة جدة عام 1990 . وتم الاتفاق فيه مع الأسرة الحاكمة على عودة العمل بدستور 1962 حالما تتحرر البلاد على الرغم من أن منظمي المؤتمر كانوا يسعون إلى إظهاره للعالم كمؤتمر وحدة وطنية بالصيغ العامة دون تحديد، كما يبدو أن الأسرة الحاكمة أدركت آنذاك أن شرعيتها قد رسخت أساسا في دستور 1962 .⁴⁴

عودة الشرعية الدستورية

حالما تحررت البلاد و عادت الحكومة بدأت القوى السياسية بالتحرك و مراقبة مدى التزام الحكومة بتعهداتها بمؤتمر جدة و لم يطل الأمر حتى ألقى أمير البلاد خطابا أكد فيه الالتزام بدستور 1962 و حدد موعدا للانتخابات النيابية في أكتوبر 1992 . إلا أن التباين الحكومي كان يظهر بشكل أو بآخر بصور مختلفة منها إعادة انعقاد " المجلس الوطني " و مع أنه لا يؤثر بالحياة السياسية ، إلا أن عودته كانت تمثل بعدا رمزيا لزمم الانفراد بالسلطة المطلقة. ومن جانب آخر قامت الحكومة في ديسمبر 1991 بإلغاء الرقابة على الصحافة، كما أعلنت العديد من التجمعات السياسية عن نفسها.⁴⁵ واجتمعت القوى السياسية والأفراد الذين صمدوا في وجه الاحتلال بالتوقيع 31 مارس 1991 على وثيقة " رؤية مستقبلية لبناء الكويت " حددوا فيها رؤيتهم للديمقراطية و دستور 1962 كأساس لطبيعة و نظام الحكم .⁴⁶ وكان أن عادت الانتخابات النيابية في أكتوبر 1992 و عاد إلى المجلس غالبية نواب مجلس 1985 الذي تم حله . ويبدو أن الحكومة قد أدركت جيدا طبيعة المرحلة كما شعرت باندفاعية المجلس و رغبته في محاسبة الحكومة حسابا عسيرا على أحداث 1990 و ما سبقها ، فكان أن أخذت زمام المبادرة بتعيينها لسنة من أبرز النواب المنتخبين كأعضاء في الحكومة وهو أمر يحدث للمرة الأولى، وكان أبرز نجاح حققته الحكومة سياسيا بهذا الصدد، وعن طريق هؤلاء النواب الوزراء، أنها نجحت في إفشال المشروع البرلماني بتشكيل لجنة تحقيق في أحداث الغزو و تحويلها إلى لجنة تقص حقائق فقط . أما ما كان لافتا للنظر أيضا خلال هذه الفترة فهو بروز تكتل من شباب الأسرة الحاكمة أعلن عن نفسه من خلال وثيقة داخلية صدرت في 13 يوليو 1992 وشملت توقيعات 11 فردا من الأسرة الحاكمة وهو تطور غير مسبوق خاصة ما تضمنته الوثيقة من مبادئ و التزام بالديمقراطية على النحو التالي :

⁴⁴ إن ما حدث في المؤتمر الشعبي في أكتوبر 1990 يعطي صورة واضحة عن طبيعة الصراع حول الدستور. فعلى الرغم من الوضع الحرج الذي كانت فيه البلاد ترزح تحت الاحتلال إلا أن التصور الحكومي للمؤتمر لم يخرج عن كونه مؤتمر للعلاقات العامة تظهر فيه الحكومة تماسك الشعب الكويتي و تأييده لحكومته الشرعية، دون أن يصدر منها أي التزام بطبيعة الحكم بعد تحرير البلاد، أو إعلان نية الحكومة عودتها للعمل بدستور 1962 حالما تتحرر البلاد. وقد أدت ضغوط المعارضة إلى إحداث تغييرات جذرية في برنامج المتحدثين و محتوى الكلمات التي تم إلقائها. فقد تم تغيير المتحدث باسم الشعب الكويتي لكي يصبح السيد عبدالعزيز الصفر ، وهو أول رئيس لأول مجلس أمة كويتي. كما فرضت المعارضة إدخال جملة من العبارات على كلمة الحكومة توضح التزامها بدستور 1962 و الديمقراطية، وهي تغييرات لم تكن موجودة بالأساس. وهكذا فرضت المعارضة شكلا مغايرا لما كانت الحكومة قد خططت له لذلك المؤتمر. وبالتالي كان العمل من هذا المنطلق لتحرير البلاد من احتلال دكتاتوري في سبيل عودة للشرعية الدستورية.
⁴⁵ فلاح مدير، التجمعات و التنظيمات السياسية الكويتية بعد التحرير، دار قرطاس، 1999، الكويت.
⁴⁶ وثيقة رؤية مستقبلية لبناء الكويت، 31 مارس 1991.

- أولاً: نبذ أي تمييز طائفي أو عائلي ، أو مذهبي ، و أن الكويت كل واحد فيه المواطنين سواسية ، كما حدد الدستور و نظمت القوانين .
- ثانياً: إننا نرفض التصنيف الفئوي للمجتمع بتمييز الكويتيين إلى درجتين ، و ندعو إلى توحيد الحقوق والواجبات للجميع .
- ثالثاً: إننا نؤمن بان الدستور ، الذي اتفق عليه أهل الكويت قد أنصف الحاكم و المحكوم ، و لابد من التمسك به والحفاظ عليه عقدا يجسد الشرعية و العدالة .
- رابعاً: إننا نعيش في عالم متغير متطور ، الإنسان محوره ، و المعاني الإنسانية و الحضارية منهجه ، و من ثم فإن الحرية و الديمقراطية مسألة تتطلب التواؤم و التلاؤم معها أكثر انفتاحا ، و بمنهج أكثر انضباطا و حيادية .
- خامساً: إننا متفقون على توسعة قاعدة المشاركة الشعبية و تعزيزها هدف من أهداف الحكم الأساسية ، و هي لا تتأتى بغير تشجيع مبدأ الانتخابات و تعميمه .
- سادساً: إن الاتجاه الديمقراطي العالمي المعاصر يتطلب تهيئة واعية لمجتمع واع لحقوقه و واجباته الدستورية ، و هذا ما يتطلب وعياً كاملاً لأبناء النظام - بالدرجة الأولى- و كافة الشعب بالدستور و القوانين المتعلقة بالحرية و الحقوق والواجبات ، و ضرورة أن يأخذ الإعلام الرسمي دوراً أكبر في تحقيق ذلك .
- سابعاً: ضرورة العمل على بناء دولة المؤسسات ، التي يحكمها نظام و بناء مؤسسي لا يتغير بتغير الأفراد .
- ثامناً: إن القانون و عدالته و حزمه صمام الأمان للمجتمع ، و يجب أن يطبق القانون على الجميع دونما تمييز أو مفاضلة ، و نحن مطالبون أكثر من غيرنا بالتمسك فيه .
- تاسعاً: الحفاظ على المال العام جزء لا يتجزأ من الحفاظ على الحكم نفسه .
- عاشراً: إبعاد الحكم عن أي نزاعات أو صراعات سياسية أو انتخابية أو عائلية ، بل العمل على نبذ الصراعات، التي ترتقي إلى البعد العائلي أو الطائفي أو القبلي و الابتعاد الكامل عن أي ساحة انتخابية ، نأياً بالحكم عن كل شائبة ، كما أننا لا نرى مبرراً لذلك و لم يكن الحكم مستهدفاً من أحد قط .
- أحد عشر: إننا مؤمنون بضرورة تشاور أبناء النظام مع القائمين على السلطة فيه ومشاركته الرأي في المسائل العامة و المهمة من خلال اجتماعات دورية و منظمة⁴⁷ .
- و تعكس هذه الوثيقة تطوراً ملحوظاً في الفكر السياسي لبعض شباب أسرة الصباح ، يوحى بانسجام إيجابي مع متطلبات التطور الديمقراطي. إلا أن الملاحظ بأن التجربة العملية لعدد من الذين وقعوا على الوثيقة لم تكن على المستوى المطلوب من الالتزام بتلك المبادئ، وبالذات من أولئك الذين تقلدوا مناصب عالية في الحكومة، مع أن عدداً آخر من الموقعين لازالوا يعلنون تمسكهم بتلك المبادئ.

⁴⁷ وثيقة غير منشورة 13 يوليو 1992. و الجدير بالذكر ان تلك الوثيقة لم يعلن عنها الا بعد فترة قاربت السنة من تقديمها لكبار الشخصيات في الاسرة.

و في الوقت ذاته ، شهدت الساحة السياسية بعض اتصالات بين القوى السياسية الشعبية و شباب الأسرة وبالذات كون الساحة السياسية قد أصبحت تعج بالتجمعات السياسية . فبالإضافة إلى تأرجح تلك التجمعات بين البقاء والزوال والتشظي فإنه بالمقابل بدأت تكتلات نيابية تظهر الى حيز الوجود، وهي عبارة عن تحالفات بين تجمعات سياسية أو أفراد داخل المجلس. ولم يثبت حتى الآن قدرة تلك التكتلات على الصمود أمام الضغوط المختلفة. وبقراءة متفحصة لاتجاهات التصويت لأعضاء تلك التكتلات يتضح أنها لم تكن على درجة عالية من الالتزام، ويؤكد أعضاء تلك التكتلات بأنهم ليسوا بتنظيمات سياسية و بالتالي هناك درجة عالية من المرونة لأعضاء تلك التكتلات في سلوكهم التصويتي. مهما كان الأمر إلا أنه يبدو بأن صيغة الكتل البرلمانية ستظل على الساحة السياسية البرلمانية لفترة قادمة و تلعب دورا مؤثرا في الحياة السياسية، ومن أبرز تلك الكتل هي الكتلة الشعبي وكتلة العمل الإسلامي وهناك محاولات لإنشاء كتلة المستقلين وهي كتلة في مجملها تتشكل من النواب المدعومين حكوميا و لم يسع نواب التوجه الليبرالي الى تأسيس كتلة خاص بهم و ان كانت مواقفهم متقاربة جدا.

وقد جرت انتخابات مجلس 1996 دون اشكاليات تذكر إلا أنه تم حل المجلس في شهر مايو عام 1999، ومع ذلك فقد كان الحل لأول مرة حلا دستوريا أي أن أمر الحل قد حدد موعد الانتخابات بشهرين، أي في يوليو 1999 وقد أصدر الأمير بعد حل المجلس مباشرة تعديلا على قانون الانتخاب يتيح فيه للمرأة ممارسة حقوقها السياسية كاملة ، إلا أن المجلس رفض رغبة الأمير بعد انعقاده مباشرة بفارق صوتين فقط . وهي مسألة لافتة للانتباه فكيف يرفض المجلس أمرا أميريا؟ والواقع هو أن التصويت على موضوع حقوق المرأة السياسية في بدايات مجلس 1999 لم تكن فقط بين الراضين والمؤيدين لحقوق المرأة، و لكنه عكس حجم التناقضات بين القوي والشخصيات السياسية بما في ذلك أفراد من الأسرة الحاكمة، بل و حتى أعضاء في الحكومة.

وقد انتهى مجلس 1999 مدته و اجريت انتخابات مجلس 2003 أيضا دون اشكالات تذكر وكانت ابرز قضيتان دارتا في أروقة المجلس هما قضية تخفيض الدوائر الانتخابية وقضية حقوق المرأة وفي حين فشل المجلس في تخفيض الدوائر نجحت الحكومة في تمرير حقوق المرأة في 16 مايو 2005 ، من خلال تعديل المادة الاولى من قانون الانتخاب.

تغييرات جذرية ومخاض عسير

كان النظام السياسي الكويتي على موعد مع تغييرات جذرية ابتداء من سنة 2003، ولربما كانت سرعة وتيرتها وحدة تحولاتها غير المسبوقة، جعلت منها مخاضا عسيرا قد يكون من ضمن تداعياته الازمة السياسية التي اشتعلت في سنة 2009 كما سنرى.

فقد بدا واضحا على سبيل المثال ان الاتفاق الذي تم ترتيبه لعدة سنوات لم يعد ممكنا الاستمرار به. فقد تسبب مرض الشيخ سعد العبدالله ولي العهد ورئيس الوزراء الى عدم تمكنه من القيام بمهامه كرئيس للوزراء ، الا انه ونظرا لتحسس سمو الامير الشيخ جابر الاحمد من مسالة اعفاء الشيخ سعد من منصبه فقد تم الاتفاق مع الشيخ صباح الاحمد على ان يكون هو رئيسا

للوزراء بالتكليف على ان يبقى الشيخ سعد محتفظا بالمنصب رسميا. الا انه وبعد تطبيق تلك الصيغة لعدة سنوات ثبت فشلها. وقد اضطر الامير في نهاية الامر الى القيام بقرار تاريخي وهو فصل ولاية العهد عن رئاسة الوزراء، وبالتالي تكليف صباح الاحمد رسميا برئاسة الوزراء وسعد العبدالله وليا للعهد فقط. واللافت للنظر ان مبدأ الفصل كان مرفوضا نقاشه، وبعد من الخطوط الحمراء، بل وتم اعتباره احيانا تعديا على مسند الامارة، خاصة وانه كان من ضمن مطالب دعاة الاصلاح السياسي، وبالتالي لم يكن يتصور احد ان يتم هذا الاجراء التاريخي، والذي ظل من ضمن مكونات نظام الحكم لاكثر من 40 عاما، لاسباب صحية بحتة. الا انه، وبصرف النظر عن الاسباب التي دعت الى حدوث هذا الاجراء، فان فصل المنصبين كان حدثا تاريخيا بامتياز، وتاتي اهميته بانه ولاول مرة فقد انهي الحصانة المفترضة التي يمنحها دمج المنصبين لرئيس الوزراء، وبالتالي مساءلته حسب الدستور، حيث في حالة الدمج لم يكن من الملأئ محاسبة الشخص الذي سيصبح الامير القادم. اما في حالة الفصل فانه قد فتح الباب على مصراعيه لمحاسبة رئيس الحكومة، وهو الامر الذي اتضح وحدث حين تم استجواب الشيخ ناصر المحمد رئيس الوزراء في اواخر 2009.

كذلك فقد انجزت حكومة رئيس الوزراء الشيخ صباح الاحمد انجازا تاريخيا آخر في تقديمها لطلب تعديل المادة الاولى من قانون الانتخاب لاتاحة الفرصة لاقرار الحقوق السياسية للمرأة. وهو الامر الذي جرت محاولة سابقة له في 1999 ولكنها لم تنجح، بسبب رفض مجلس الامة، وعدم جدية الحكومة في دعم الاجراء الذي طالب به امير البلاد آنذاك الشيخ جابر الاحمد. ففي شهر مايو 2005 نجحت الحكومة في الحصول على الاغلبية المطلوبة لتمرير التعديل المطلوب، مما يعني تغيرا اساسيا وجذريا في طبيعة الممارسة السياسية واحداث توازن مطلوب في بنية القاعدة الناخبة تواصل تجاهله لاكثر من 40 عاما.

كما جرى في ذات الحقبة اصدار قانون جديد للمطبوعات تلخصت اهميته في كسر احتكار الصحف وفتح المجال امام البث الفضائي لقنوات التلفزة الخاصة. وعلى الرغم من ان هناك الكثير من المثالب المرتبطة بالقانون وبالذات ما يختص منها بتشديد العقوبات على الصحافيين، وزيادة الموضوعات المحرمة والممنوع الحديث عنها، الا ان كسر احتكار اصدار الصحف والسماح لاصحاب الصحف اللجوء للقضاء في حالة سحب امتياز الصحيفة، كان من ضمن ايجابيات القانون المذكور. وحتى صدور القانون المذكور كانت هناك 5 صحف عربية يومية وصحيفتين انجليزيتين، اما اليوم (2009)، فهناك 15 صحيفة يومية عربية و3 صحف يومية انجليزية بينهم منافسة محتدمة. يضاف الى ذلك عدد لا يحصى من الفضائيات والصحف الالكترونية والمدونات الالكترونية. وقد ادى هذا الوضع الى تداخلات وتداعيات غير متوقعة، منها اندفاع بعض ملاك تلك الوسائل الاعلامية، الى الاثارة وربما التعدي على اشخاص بعينهم، كما تحرك العديد من نواب مجلس الامة الى اتهام رئاسة الحكومة بالهيمنة على وسائل الاعلام وتحويله الى ما سموه بالاعلام الفاسد.

وتعد واحدة من اهم تطورات واحداث تلك الحقبة التي بدأت منذ عام 2003 ولعله الحدث الاهم، وهو كيفية تعامل النظام السياسي مع ازمة الحكم التي كان من المفترض ان تهدد اركان النظام السياسي برمته. ففي 15 يناير 2006 توفي امير البلاد الشيخ جابر الاحمد. وبالتالي قام مجلس الوزراء وبموجب الصلاحيات الممنوحة له وفقا للفقرة الاولى من المادة الرابعة من قانون توارث الامارة بالمناداة بولي العهد الشيخ سعد العبدالله اميرا على البلاد. الا ان مجلس الوزراء تبع ذلك وبموجب صلاحياته وفقا للمادة الثالثة من القانون ذاته، وبعد التأكد من عدم قدرة الامير الصحية على ممارسة مهامه الموكلة اليه، بالطلب من مجلس الامة النظر في طلب تنحية الامير من منصبه، وقد تم تخصيص جلسة خاصة لمجلس الامة في 24 يناير للنظر في الطلب. إلا أن المفاجأة كانت في تلقي رئيس مجلس الامة طلبا من الامير الشيخ سعد العبدالله يطلب فيها

تخصيص جلسة خاصة لتأديته القسم الخاص بتولييه الامارة امام مجلس الامة. وقد قام رئيس مجلس الامة بتخصيص جلسة النظر في طلب تنحية الامير الساعة العاشرة صباحا من يوم 24 يناير، وخصص موعدا آخر في الساعة السادسة مساء للنظر في طلب اداء الامير الشيخ سعد الليمين الدستورية. لاشك ان وراء تلك القرارات والاجراءات، كانت هناك ازمة سياسية مستعرة بين اركان الاسرة الحاكمة، كان من الممكن ان تنتهي الى ما قد لا يحمد عقباه. كانت احدى مؤشرات تلك الازمة ذلك البيان الذي صدر عن مجلس الوزراء في 23 يناير 2006 معلنا عن الاجتماع الذي عقد برئاسة رئيس الوزراء الشيخ صباح الاحمد بدار سلوى وجمع الاسرة الحاكمة الذين ايدوا الاجراء الذي اتخذه مجلس الوزراء بالطلب بتنحية الامير الشيخ سعد بسبب ظروفه الصحية. ومع ان مجلس الامة قد عقد جلسته صبيحة يوم 24 يناير ووافق على طلب مجلس الوزراء تنحية الامير ، الا ان رسالة الامير الشيخ سعد التي ابلغ فيها مجلس الامة رغبته بالتنحي عن الامارة وصلت بعد اتخاذ مجلس الامة لقراره باعفائه من مهامه. وكان ذلك مؤشرا آخر على التدايعات الحادة داخل مجموعة من الاسرة الحاكمة والتي لم تكن مؤيدة لاعفاء الشيخ سعد.

وحالما صدر قرار مجلس الامة بتنحية الامير حتى اصبح مجلس الوزراء هو القائم بمهام الامير وفقا لقانون توارث الامارة، خاصة لعدم وجود ولي للعهد، وبالتالي قام مجلس الوزراء بتزكية الشيخ صباح الاحمد اميرا على البلاد وتم عرض الطلب على مجلس الامة والذي نظر في الطلب بجلسة خاصة يوم 29 يناير 2006 والذي اقر تلك التزكية بالاجماع، ثم قام الامير باداء اليمين الدستورية بجلسة خاصة عقدت في ذات اليوم. منهيها بذلك اشد ازمة حكم تمر بها البلاد خلال اقل من اسبوعين، دون ان يتم تحريك اي قوات امنية، بل تم الاحتكام فيها للدستور، وتمت تزكية امير البلاد عن طريق البرلمان المنتخب، بينما كانت العادة ان يتم ذلك داخل اروقة الاسرة الحاكمة، الامر الذي مثل نقلة جذرية في اسلوب ونمط ادارة الحكم، بغض النظر عن تفاصيل ما جرى فالسابقة التاريخية لاتعنيها التفاصيل كثيرا. وفي 7 فبراير قام الامير الشيخ صباح الاحمد بتزكية اخيه الشيخ نواف الاحمد وليا للعهد.

وعلى إثر ذلك تمت تسمية رئيس وزراء جديد وهو الشيخ ناصر المحمد الصباح والذي كان يشغل حتى ذلك الحين منصب وزير الديوان الاميري، والذي كان له دور محوري ابان ازمة الحكم الآنفة الذكر. ومنذ ان تولى الشيخ ناصر المحمد مهامه حاز على استقبال وترحيب جيد من كافة القوى السياسية وتم اطلاق لقب الاصلاحى عليه، الا ان الامور لم تكن تسير نحو التوافق المتوقع، بل بدأ التخبط اول مابدا في كيفية التعامل مع مشكلة الدوائر الانتخابية، والتي تحولت بسرعة كبيرة الى قضية شعبية وبالذات عندما تحولت القيادة وزمام المبادرة الى فئة شبابية رفعت شعار "نبيها خمسة" واتسحت باللون البرتقالي. وقد كان التخبط الحكومي واضحا في مسألة الدوائر الانتخابية منذ الحكومة السابقة، حيث تم عرض عدة مشاريع متناقضة. إلا ان تشكيل لجنة من خمسة وزراء سابقين هم ناصر الروضان وعبدالعزیز الدخيل وخالد العيسى واحمد الجاسر وعلى زميع، ودعمها لمشروعها بجعل الدوائر خمسة بدلا من 25 ، كان متقدما على المشاريع الحكومية المتناقضة، بل ومتقدما حتى على المشاريع البرلمانية التي كانت تامل في 10 دوائر. ونظرا لتدايعات واحتقان الوضع السياسي حول موضوع الدوائر ، وتسرب احاديث عن توجه حكومي لاجراء تعديلات على الدستور ، وقيام وزير الاعلام بتقديم استقالته في التاسع من مايو 2006 ، فقد تم حل مجلس الامة والدعوة لانتخابات مبكرة بشكل مفاجيء. وقد كانت تلك الانتخابات الاولى التي تتم بمشاركة المرأة، والتي استدعت اصدار قانون ضرورة للتعامل مع عدم تسجيل المرأة في الكشوف الانتخابية لمرة واحدة فقط. بالطبع لم يكن متوقعا ان يكون اداء المرأة في تلك الانتخابات مرضيا لاسباب كثيرة كان اهمها فجائية الموعد. الا ان الهم من ذلك كان الموضوع الرئيسي في الحملة الانتخابية وهو الدوائر الانتخابية حيث فاز غالبية المطالبين بتخفيض الدوائر الى خمس دوائر . وهكذا ، وما ان اعلنت نتائج

الانتخابات، واتضح ان الاتجاه الشعبى مؤيد بقوة لتخفيض الدوائر، حتى رضخت الحكومة وايدت المشروع، وتم اقرار تعديل الدوائر وتخفيضها الى خمس من خلال مجلس الامة في 17 يوليو 2006.

الا ان الازمات لم تتوقف عند هذا الحد بل انها لم تكن تتوقف حتى تبدا ثانية. وبدا رئيس الوزراء الاصلاحى كما اطلق عليه في بداية توليه لمهامه، يفقد رصيده في وسط النواب شيئا فشيئا، حتى وصلت المسألة الى طريق مسدود في وجه تهديد بعض النواب باستجوابهم لرئيس الوزراء نفسه وانهم لن يكتفوا فقط بمساءلة وزير مختص. وفي اطار تلك التداعيات قام الامير في 2008 بحل مجلس الامة والدعوة لانتخابات مبكرة في غضون 60 يوما، وكانت تلك الانتخابات هي اول انتخابات تتم في ضوء تقسيم الدوائر الجديد على اساس خمس دوائر. الا ان نتائج الانتخابات لم تدل على تغير كبير في التوجهات، ولم تتغير كثيرا الخريطة الانتخابية، الا ان بعض المرشحين التقليديين اما انهم انسحبوا مبكرا بسبب تغير الدوائر او انهم قرروا في لحظة متأخرة عدم خوضهم الانتخابات. اما المرأة في مشاركتها الثانية خلال اقل من سنتين فقد كان ادائها افضل بكثير من 2006 ، فمع انها لم تفز، الا انها حققت مراكز متقدمة مقارنة ب 2006 . كان واضحا ان الصدام بين المجموعة الاكثر نشاطا في المجلس وبين رئيس الوزراء اصبح من الصعب تجنبه، ومع صدور وسائل الاعلام الجديدة وتبني عدد منها الموقف المؤيد لرئيس الوزراء، بل هي مقربة منه، وتبنيها هجوما حادا ضد النواب الذين اخذوا يهاجمون رئيس الوزراء بوضوح والتشكيك بامانته وذمته المالية من خلال اثاره ما عرف بقضية مصروفات مكتب رئيس الوزراء، وفي النهاية تقديم استجواب بحق رئيس الوزراء نفسه، وشلت الدولة لفترات متقطعة، وبدأ الحديث عاليا حول احتمال اعفاء رئيس الوزراء من مهمته، كما افادت مصادر مؤكدة بان اجتماع الاسرة الحاكمة برئاسة الامير قد توصل الى اعفائه من منصبه ، وتم استعراض البدائل لرئاسة الوزراء، ومن ثم قام سمو الامير بحل مجلس الامة والدعوة لانتخابات مبكرة في غضون 60 يوما، بينما ساد حديث متواتر عن توجه قوي لتجميد الدستور وايقاف الحياة البرلمانية، الا ان ذلك التوجه تم التحول عنه في اللحظات الاخيرة، كما كان واضحا في خطاب الحل الذي القاه امير البلاد الشيخ صباح الاحمد. وهكذا جرت الانتخابات الثانية خلال اقل من سنة، وهي ثالث انتخابات في ثلاث سنوات منذ تولي الشيخ ناصر المحمد رئاسة الوزراء، وهي مؤشر على حجم المشكلة. ظل رئيس الوزراء يتجنب صعود المنصة ومواجهة الاستجواب. جاءت نتائج الانتخابات وبها مضامين ورسائل محددة، فمن جانب ، حققت انتخابات 2009 نتيجة تاريخية على مستوى عال حين فازت 4 نساء بمقاعد النيابة بدون اية مساعدة قانونية كنظام الحصص مثلا. بل ان النائبات اللواتي فزن حققت بعضهن مراكز متقدمة في دوائر انتخابية صعبة. وبالمقابل حققت الحكومة اختراقا مريحا داخل الجسم البرلماني حيث فاز عدد غير قليل من النواب الذين سيقفون مع الحكومة في جملة قضايا.

التحديات التي تواجهها الديمقراطية في الكويت

محصلة التطور السياسي في الكويت يدل على أن الديمقراطية الكويتية في أزمة حادة . فمن بين حوالي 48 سنة للحياة البرلمانية في الكويت فإن البرلمان اختفى بشكل أو بآخر حوالي 14 عاما و هي دلالة رقمية على عمق الأزمة . ومن الناحية المنهجية فقد إرتأينا أن نقسم تلك التحديات إلى قسمين، تحديات هيكلية و تحديات سياسية. و المقصود هنا بالتحديات الهيكلية هو ذلك النوع من التحديات الذي يتطلب تغييرات تشريعية قانونية أو مؤسسية، و المثال على ذلك هو ضيق القاعدة الانتخابية على سبيل المثال و الذي تم تعديل جزء أساس منه عندما تمكن مجلس الامة من الموافقة على تعديل المادة الاولى من قانون الانتخاب لاغيا

صفة الذكورة كشرط من شروط الناخب. أما النوع الثاني من التحديات فهو التحديات السياسية و هي ذلك النوع من التحديات المرتبط بالتطور السياسي أو/و موازين القوى، و المثال على ذلك هو أنه وحتى فترة قريبة كان الجمع بين مناصبي ولي العهد و رئيس الوزراء بشخص واحد يمثل تحدياً لمسيرة الديمقراطية، وهو أمر تم انهاءه منذ عام 2003. و تعكس هذه التحولات المحورية في بنية العملية السياسية المرونة و القابلية للتحول و التغيير و هي سمة من سمات النظام السياسي في الكويت كما سنأتي عل ذلك لاحقاً. وسنحاول بصورة مختصرة عرض ما نراه تحديات تواجه المسار الديمقراطي في الكويت

التحديات الهيكلية:

- 1- البرلمان غير الحزبي: على الرغم من أن الدستور الكويتي لا يمنع إنشاء الاحزاب إلا أنه لم يتم تقنين الاحزاب السياسية . ومع ذلك فإن التنظيمات السياسية تعمل بشكل علني دون تدخل يذكر من السلطة التنفيذية. بل أن تلك التنظيمات، وهي عادة ما تأخذ تسميات ك "تجمع" أو "كتل" أو "حركة" أو "منبر" أو "إئتلاف"، نجدها تخوض الانتخابات و تسمي مرشحين تحت اعلاناتها. ولعله لا يغير من الامر شيء اعلان حزب الامة ، مثلاً عن نفسه باسم حزب، ولا يعني ذلك بانه اول حزب سياسي في الكويت، بقدر كونه اول حزب يطلق على نفسه اسم حزب.
- 2- القاعدة الانتخابية الضيقة: تعاني القاعدة الانتخابية في الكويت من الضيق الشديد فحتى فترة قريبة لم يكن للمرأة حق سياسي كما ان الشباب دون الـ 21 عاما محرومون من ممارسة حقهم السياسي، وذات الامر ينطبق على العسكريين باستثناء عسكري الحرس الوطني وهو امر يعكس تناقضاً كبيراً. وقد خطت الكويت خطوات مهمة في طريق المساواة السياسية عندما دفعت الحكومة بمساندة العديد من النواب و نجحت في تعديل المادة الاولى من قانون الانتخاب لتتيح الفرصة للمرأة للمشاركة السياسية الكاملة منهية جدلاً عقيماً ظل طافياً على الساحة السياسية لاكثر من 40 عاماً.
- 3- تشكيل الحكومة : يعاني الدستور الكويتي من خلل أساسي يتمثل في العضوية القسرية للوزراء الذين يتم تعيينهم في الحكومة كنواب في مجلس الامة. ويمتد هذا الخلل إلى تحديد الحد الأقصى لعدد الوزراء حيث لا يجوز أن يزيد عن 16 وزيراً، و ذلك لكي يصبح هناك امكانية واقعية لتمرير القرارات التي تحتاج لاغلبية الثلثين. يضع هذا الامر عبئاً آخر على الحكومة حيث ليس بإمكانها ان تزيد عدد أشخاص الوزارة عن 16 . و يترتب على هذا الامر ان نجد عدد ليس بالقليل يحمل اكثر من حقيبة وزارية و احياناً ثلاث حقائب. كذلك فان الاشرط الدستوري على ان يتم تشكيل الحكومة بمدة لا تتجاوز الاسبوعين بعد اعلان نتائج الانتخابات قد نتج عنه استعجال في التشكيل قد تترتب عليه اشكاليات كثيرة.
- 4- استقلال القضاء : على الرغم من أن الممارسة القضائية في الكويت تتمتع بقدر لا بأس به من الاستقلالية، إلا أن الدور المحوري الذي تلعبه وزارة العدل في شؤون القضاء لازالت تمثل قلقاً مشروعاً بحاجة الى المعالجة.

التحديات السياسية

- 1- الخلل في ميزان القوى السياسي: هناك خلل واضح في موازين القوى السياسية لصالح الحكومة. فلا يمكن لأي تنظيم سياسي مهما تمتع بشعبية عالية أن ينافس الهيمنة الحكومية على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فالحكومة تملك الثروة الوطنية وهي النفط كما أن الحكومة توظف ما يزيد عن 94% من المواطنين، وهي تملك ما يزيد عن 98% من الأرض.
- 2- تدخل الحكومة في العملية الانتخابية: التدخل الحكومي في الانتخابات من خلال دعمها المباشر لمرشحين معينين يمثل واحدا من أبرز الإشكاليات السياسية في العملية الانتخابية ولا يبدو أن هناك توقفا عن ذلك السلوك. ويرفع عدد لاياس به من نواب المجلس أو الشخصيات العامة اصواتهم عاليا ضد ما يصفونه بالتدخل الحكومي وهو ينقسم الى نوعين اولها الدعم المالي المباشر، وقد وصلت ضغوط النواب في هذا الامر الى حد التحقيق مع البنك المركزي عن المبالغ المصروفة قبيل الانتخابات بقليل. أما ثاني اشكال ذلك الدعم فيتمثل بالتسهيلات الحكومية لاجراءات مؤيديها عن طريق التسهيل لهم بما يسمى الواسطة لناخبيهم في سبيل دعم موقفهم الانتخابي.
- 3- ضعف الثقافة السياسية و الالتزام الديمقراطي: منذ ان صدر الدستور الكويت عام 1962 قامت السلطة التنفيذية بالعبث بالعملية الديمقراطية عدة مرات، كان أولها تزوير المباشر لبعض الدوائر الانتخابية عام 1967، وقد تم الاستعانة بخبرات عربية مشهود لها في مجال تزوير الانتخابات، وهو أمر لم يتكرر مرة اخرى. أما ثانيها فقد كان الحل غير الدستوري لمجلس الامة وتعليق بعض مواد الدستور عام 1976 وحتى عودة المجلس للانتخابات عام 1981 الذي اسهبنا في ذكر حيثياته سابقا. أما رابعها و اقساها فقد كانت حلا غير دستوري للمجلس مرة اخرى عام 1986، وقد رافق هذا الحل تقييد حرية الصحافة حيث تم فرض الرقابة المسبقة على الصحافة لأول مرة في الكويت. وعلى الرغم من ان هناك حلا للمجلس قد جرى في مايو 1999، إلا أن ذلك كان في حدود الصلاحيات الدستورية الممنوحة للامير حيث اجريت الانتخابات خلال شهرين اي في يوليو من نفس العام وهو ما ينص عليه الدستور وربما يعكس شيئا من النضج في التعامل مع العملية السياسية. الشاهد ان هذه الوضعية المتارجحة و عدم الثبات على شكل مستقر لنظام الحكم يسهم في اضعاف الثقافة السياسية، فلا يعود المواطن يعرف ماهو النظام الامثل و ماهي درجة التزام نظام الحكم بالديمقراطية و الدستور. وينتج عن ذلك اشكالية أخرى وهي ان شبح الحل يكون دائما حاضرا للخروج من اي مازق سياسي بين الحكومة و المجلس، فلا يصبح الدستور و اجراءاته محلا للثقة.
- 4- الوضع الاقليمي المعادي: لا تتمتع الكويت بصورة عامة بموقع إقليمي مشرق للديمقراطية حيث كان الوضع المنفتح نسبيا في الكويت مدعاة للضغوط المستمرة من الدول المجاورة و بالذات الشقيقة منها. ولئن كانت هناك إرهابات و بوادر لتحولات انفتاحية في المنطقة فسوف يكون ذلك لصالح التطور الديمقراطي في الكويت. وبالتالي يصبح الحديث عن مدى امكانية تطبيق النموذج الديمقراطي الكويتي على دول الخليج الاخرى امرا لا معنى له، فالتطور الديمقراطي الكويتي له صيرورته الذاتية، وإشكالاته الخاصة، والتي لا يمكن بأي حال من الاحوال تصديرها.
- 5- ضعف المجتمع المدني والهيمنة الحكومية على حركته الفاعلة سواء بالتشريع او في التمويل.

جوانب ايجابية

- 1- البعد التاريخي : يمثل الامتداد التاريخي للبعد الانفتاحي للسياسة المحلية في الكويت عنصرا هاما في استمرارية التجربة البرلمانية رغمًا عن كل الهزات. وينعكس البعد التاريخي اهمية على طبيعة النشأة الاولى للمجتمع و التي قامت على التوافق بين فئاته المختلفة، و الطبيعة السلمية لحسم الخلاف السياسي، فالعنف إن حدث فهو استثناء للقاعدة و ليس العكس.
- 2- دستور 1962: جاء صدور دستور 1962 ليمثل محور ارتكاز اساسي في رسوخ البنيان الديمقراطي في الكويت. ففي كل مرة تحاول فيها السلطة الانفراد بالقرار محولة الغاء التزامها بالصيغة التعاقدية بينها و بين الشعب، كانت قوى المعارضة تستند على الدستور . حدث ذلك في اواخر السبعينات و اواخر الثمانينات، فلم تكن قوى المعارضة بحاجة الى صيغة تعاقدية جديدة، و لكنها كانت في وضع اقوى حيث كل ما عليها ان تقوم به هو تذكير الحكومة بانحرافها و الضغط في سبيل عودتها للدستور، و حتى الآن فان نسبة نجاح المعارضة في ذلك الامر كانت عالية جدا.
- 3- ظهور التجمعات السياسية: تمثل التجمعات السياسية رافدا مهما للحياة السياسية، وقد كانت الكويت حبلى بتلك التنظيمات منذ الثلاثينات و حتى اليوم، و لربما ان مايساعد على ظهور تلك التنظيمات هو درجة الانفتاح السياسي و المرونة النسبية في التعامل مع تلك التنظيمات
- 4- الصحافة الحرة المستقلة: تتمتع الصحافة الكويتية بدرجة عالية من الحرية في معالجتها للحياة السياسية في البلاد. و الصحافة الكويتية مملوكة للقطاع الخاص و تتباين الى درجة كبيرة في مواقفها السياسية من الاحداث المحلية.
- 5- قلة العنف كأسلوب لحل النزاع: كما اسلفنا أعلاه فان ظاهرة استخدام العنف لحسم الخلاف السياسي تكاد تكون معدومة ضمن العملية السياسية في الكويت. فعلى الرغم مما قد يلاحظه المراقب من حدة النقد الموجه للحكومة الا انه من النادر ان يحدث اعتداء حكومي على هذا الخصم او ذاك. و لعل أسوأ فترة مرت بها الكويت بهذا الصدد كانت ما بين 1986 و 1990 و التي كان أداء الحكومة فيها سينا للغاية بطريقة تعاملها مع مناوئها، ومع ذلك فان ذلك التعامل الفج بالمقاييس الكويتية، فانه لا يصل الى الى درجة القسوة التي قد يواجهها معارضون في الدول المجاورة. و تساعد قلة العنف او استخدامه الى سلاسة و استقرار العملية السياسية و الى نزع الخوف من الراي الآخر.
- 6- المرونة و القابلية للتغيير: من الملامح الايجابية في النظام السياسي الكويتي مرونته و قابليته للتغيير، فعلى سبيل المثال كنت قد نشرت بحثا سنة 2000 حول التحديات التي تواجهها الديمقراطية في الكويت، و كان من ضمن تلك التحديات مثلا مشكلة الجمع بين مناصبي ولي العهد و رئيس الوزراء في شخص واحد، اما المشكلة الثانية فكانت حرمان المرأة من حقوقها السياسية، وهكذا وجدنا منصب ولي العهد يفصل عن منصب رئيس الوزراء منذ 2003 كما وجدنا المرأة قد حصلت على حقوقها السياسية منتصف عام 2005. و هذان مؤشران على قابلية النظام للتغيير. اما المثال الاخر فقيام مجلس الامة بالغاء قانون امن الدولة (و هو قانون اجراءات استثنائية) منذ عام 1994.
- 7- الخلافات العلنية للأسرة: تختلف الاسرة الحاكمة في الكويت عن غيرها من الاسر كونها منفتحة على المجتمع و تتفاعل معه سياسيا بصورة ملحوظة. كما ان الخلافات الخاصة بالاسرة يتم تداولها علنا في الصحافة، بل انه عادة مايلجأ احد افراد الاسرة للتعبير عن رايه في الصحافة ضد راي لاحد افراد الاسرة. و مع ان هذا الامر قد يرى

فيه البعض نقطة سلبية، إلا أن جوانبه الايجابية لا يجب ان تحجب. فهي تجعل من افراد الاسرة جزءا من الحياة العادية للمجتمع.

8- الديوانية : تمثل الديوانية محورا اساسيا في الحياة السياسية في الكويت بصورة لا يوجد لها مثيل في المجتمعات الاخرى. وقد لعبت الديوانية منذ عشرينيات القرن الماضي دورا سياسيا هاما حيث عقدت فيها الاتفاقيات، و اجريت فيها الانتخابات، و اقيمت فيها المنتديات السياسية. و بالتالي لم يكن مستغربا بان تقوم حركة المعارضة في اواخر الثمانينات باستخدام الديوانيات كنقاط انطلاق في مطالبتها بعودة العمل بالدستور.

9- رسوخ الممارسة الانتخابية: يتمتع الكويتيون بادراك عال لتقنية الانتخابات. ويعود ذلك الى كثرة الممارسة الانتخابية في الكويت على كافة المستويات والاصعدة ابتداء من المدارس، الى الجامعات، الى الجمعيات التعاونية، الى جمعيات النفع العام، الى الاندية الرياضية، الى النقابات وغيرها مما اوجد فهما فنيا لمجريات العملية الانتخابية تكرست و ترسخت بالممارسة التي لا يكاد يمر شهر دون ممارسة انتخابية ما.

الخلاصة :

على الرغم من ملاحظتنا وجود العديد من النواقص في التجربة الديمقراطية بالكويت، إلا أن التطور السياسي في المجتمع الكويتي كان يدفع دائما نحو تثبيت قدر كبير من الانفتاح والمشاركة المجتمعية في اتخاذ القرار. وقد أدى ذلك الوضع إلى تأسيس جملة من المكاسب الهيكلية في النظام السياسي ساهمت في تقليص الانفراد الحكومي بالسلطة.

و يبدو أن جانبا مهما من ذلك التطور كان محكوما بالنمط الذي تم بموجبه تأسيس المجتمع في مراحل نشأته الأولى. فالمجتمع الكويتي كان قد تأسس بالتراضي بين مجموعة من المهاجرين على صيغة سلمية حول طبيعة السلطة. وقد انعكس ذلك الأمر على طبيعة العلاقة التبادلية بين الحاكم و المحكوم، بالإضافة إلى قدر ملحوظ من الانفتاح السياسي ، وشيوع النهج السلمي في حل النزاعات الداخلية.

كما يتضح كذلك أن المحيط الجغرافي ، والتحولات الإقليمية، إضافة إلى كون الكويت ميناء بحريا قد أسهموا في إضافة عوامل محركة لصفة الانفتاح السياسي، خاصة وأن الاعتماد على البحر والسفر كان قبل النفط سمة أساسية من سمات المجتمع.

ومع أن دخول النفط في بداية الخمسينيات أدى إلى حدوث ما يشبه الانقلاب السياسي، حيث أصبح الحاكم يملك الثروة الأساسية في البلاد، وبالتالي تحرر من الاعتماد على التجار في تمويل ميزانية الدولة، إلا أن معطيات النشأة الأولى للمجتمع و صيغة الحكم المشترك ظلت مؤثرة في تعزيز مزيد من المبادئ الديمقراطية، الأمر الذي أدى في المحصلة إلى صدور الدستور عام 1962، الذي أحدث نقلة نوعية في ما أسسه نظام الحكم. كما لا يخفى كذلك أثر القوى السياسية الفاعلة في التأثير على مجريات الأحداث ، بالإضافة إلى وجود حاكم مستنير في تلك الحقبة المحورية، وعدم إغفال الدور الذي لعبه العامل الخارجي في إحداث تلك النقلة النوعية.

لقد كان بإمكان الحاكم آنذاك أن ينشئ مجلسا للشورى بصلاحيات مقيدة، كما كان بإمكانه أن يصدر دستورا أقل صلاحية من دستور 1962، إلا أن جملة العوامل المذكورة

أعلاه أدت إلى صدور دستور متقدم على مرحلة التطور السياسي في البلاد، حيث قلصت تلك الوثيقة من صلاحيات الحكم.

إلا أنه وعلى الرغم من أهمية الدور المرجعي الذي لعبه و يلعبه الدستور في تحديد هوية النظام السياسي، وتأطير العلاقة بين الحاكم والمحكوم، فإن السلطة التنفيذية ما برحت تحاول التحرر من تلك الصيغة الدستورية في اتجاه مزيد من الاستئثار بالسلطة. وتعكس تلك المحاولات المستمرة (حل المجلس 1976 و 1986) استمرار الانكشاف الهيكلي وعدم توازن القوى داخل المجتمع، حيث تسيطر الحكومة على موازين القوى داخل المجتمع. ويبدو أن عدم التوازن ذلك سيزل سمة بارزة و مستمرة في طبيعة النظام السياسي و الاقتصادي الريعي للمجتمع الكويتي. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك الأمر إلى استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي سواء بسبب الحكومة، كونها غير متماسكة كجهاز، على الرغم من قوتها المؤسسية، أو بسبب القوى السياسية التي تسعى إلى الضغط على الحكومة لإحداث أثر على مسار إتخاذ القرار. الا ان السياق التطوري للديمقراطية في الكويت قد يجعلنا نفكر بطريقة اخرى انطلاقا من انه من الصعب ، بل وغير المقبول، تحديد رؤيتنا المستقبلية لكيف سنقول اليه الامور من خلال احداث راهنة نعيش فيها ونتأثر بمعطياتها، فالمطلوب هو ان نسعى الى رؤية المتغيرات في اطارها وسياقها التطوري عبر فترة زمنية طويلة، وربما يكون هذا المنظور هو الذي قد يؤدي الى تحولات ديمقراطية حقيقية ، تدفع المجتمع نحو مزيد من الاستقرار والانتاج، وتطوير العملية السياسية برمتها.

خلال المسيرة الديمقراطية في الكويت وبالذات تلك التي بدأت في الممارسة على اساس الدستور عام 1962 لوحظ ان الست انتخابات الاولى والتي بدأت في انتخابات مجلس الامة ما بين 1963 وحتى انتخابات 1985 قد شابها قصور كبير، ومشاكل جمة. كان محور الخلاف وبالذات من جانب الحكومة حول ما اذا كان ضروريا ابقاء عاى الدستور ذاته، حيث تم تزوير الانتخابات عام 1967 وحل مجلس الامة حلا غير دستوري في 1976 و 1986 ، تبع تلك الست غير المستقرة ست انتخابات اخرى ما بين 1992 وحتى انتخابات 2008، كانت اكثر استقرارا من حيث الالتزام بالدستور ، حيث لم يتم فيها اي حل غير دستوري، على الرغم من انه تم حل المجلس اربع مرات، الا انه بالمقابل كان في اطار المسوغات الدستورية. وفي هذا الاطار جاءت انتخابات 2009 ورقمها 13 وهي بمثابة بداية لست انتخابات جديدة، وقد تمخض عنها ايضا حدث تاريخي غير مسبوق الا وهو تقديم استجواب لرئيس الوزراء وصعوده المنصة وان كان في اطار جلسة سرية. كذلك حدوث اربعة استجابات في يوم واحد، فهي كلها قفزات نحو تعزيز الممارسة الديمقراطية. فلربما تكون حقبة الست الجديدة ابتداءا من 2009 في طريقها لكسر الجمود والاحتقان السياسي.